

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإِسبوعي

(646)





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
	هيئة حقوق الإنسان
2	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
	حقوق الإنسان في العالم



هيئة حقوق الإنسان

أوضحت الأمور المحظور النشر عنها في أي وسيلة «هيئة حقوق الإنسان»: حرية التعبير مكفولة في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 20 صفر 1440 هـ - 29 أكتوبر 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1681702>

«عكاظ» (النشر الإلكتروني) أكدت هيئة حقوق الإنسان أن حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية، وذلك وفقا لنظام المطبوعات والنشر. وشددت على وجوب التزام كل مسؤول في أي مطبوعة بالنقد الموضوعي والبناء الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند إلى وقائع وشواهد صحيحة.

وأوضحت عدة أمور يحظر أن ينشر عنها بأي وسيلة كانت، وهي ما يأتي:

- ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة النافذة.
- ما يدعو إلى الإخلال بأمن البلاد أو نظامها العام، أو ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية.
- التعرض أو المساس بالسمعة أو الكرامة أو التجريح أو الإساءة الشخصية إلى مفتي عام المملكة أو أعضاء هيئة كبار العلماء أو رجال الدولة أو أي من موظفيها أو أي شخص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الخاصة.
- إثارة النزعات وبث الفرقة بين المواطنين.
- تشجيع الإجرام أو الحث عليه.
- ما يضر بالشأن العام.
- وقائع التحقيقات أو المحاكمات، دون الحصول على إذن من الجهة المخولة نظاما.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ورشة عمل في الرياض تناقش تحديات قطاع الاستقدام

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 صفر 1440 هـ - 28 أكتوبر 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4608998>

الرياض - «الحياة» | منذ 25 أكتوبر 2018 / 20:40 - آخر تحديث في 25 أكتوبر 2018 / 17:43
بحثت ورشة عمل متخصصة عن تنظيم مكاتب الاستقدام، عقدت في مقر مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بمدينة الرياض، أهمية الشراكة الاستراتيجية والتكامل بين الوزارة وقطاع الأعمال، لتطوير مستوى وأداء نشاط الاستقدام في المملكة، انطلاقاً من «برنامج التحول الوطني» و«رؤية المملكة 2030»
وعُرضت خلال الورشة أبرز الخدمات التي تقدمها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للقطاع، وسبل تحسين الأداء وتذليل التحديات التي تواجه قطاع الاستقدام، والرفع من مستوى أدائه، انطلاقاً من مبادرات الوزارة وبرامجها ومقترحات العاملين في القطاع.
وقال نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية للعمل الدكتور عبدالله أبوثنين، في كلمة ألقاها خلال مشاركته في ورشة العمل، إن «قطاع الاستقدام يواجه حالياً عدداً من التحديات، وهو ما يتطلب منا العمل سوياً لتجاوز التحديات ورفع القدرة التنافسية بين مكاتب الاستقدام كافة، بما يضمن تقديم أفضل الخدمات للعملاء بجودة عالية وبأقل كلفة.»
وأشار خلال الورشة التي شهدت حضوراً من أصحاب المكاتب، إضافة إلى المهتمين والمختصين في قطاع الاستقدام من مختلف المناطق، إلى ضرورة التوصل إلى رؤية موضوعية تخدم جميع الأطراف المعنية في قطاع الاستقدام.
من جهته، أكد وكيل الوزارة لخدمات العملاء والعلاقات العمالية في عبدالمجيد الرشودي، أهمية تظافر الجهود بين الوزارة ومنشآت الاستقدام في عدد من المحاور، بهدف تطوير الإجراءات في برنامج «مساند» وفي عدد من الأمور التي تهم عملاء الوزارة.

«أكاديمية مسك» تنظم يوم الخريج والوظيفة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 16 صفر 1440 هـ - 28 أكتوبر 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4609301>

الرياض - «الحياة» | منذ 7 ساعات في 27 أكتوبر 2018 - آخر تحديث في 27 أكتوبر 2018 / 20:47
أقامت «أكاديمية مسك» التابعة لـ«مؤسسة محمد بن سلمان بن عبدالعزيز» (مسك الخيرية) اليوم (السبت)، بالتعاون مع يوداستي فعالية يوم الخريج والوظيفة، بمشاركة 1500 طالب وطالبة، في مدينة الرياض.
وتضمنت الفعالية حفل تخريج طلبة «برنامج أكاديمية مسك ويوداستي»، إضافة إلى معرض للتوظيف بمشاركة 12 جهة عمل من مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، بهدف التعريف بفرص ومتطلبات التوظيف لديها، والتعرف على قدرات خريجي البرنامج وإجراء المقابلات الوظيفية معهم.
وأقيمت مجموعة من ورش العمل التي تستهدف زيادة قدرات الطلبة وتعزيز مهاراتهم وإرشادهم في إيجاد فرص التوظيف المناسبة لهم، وتهدف إلى تطوير مهارات الخريجين في جوانب عدة منها: أساسيات إنشاء حساب على «لنكد إن»، وطرق بناء التجربة المهنية على أساس صحيحة، وكيفية إجراء مقابلات وظيفية ناجحة. ويعكس ذلك منهجية «أكاديمية مسك» لتقديم منظومة تعليمية متكاملة تبدأ بالتدريب وتنتهي بتمكين الخريجين من تحقيق النجاح في سوق العمل ومنافسة قرنائهم على الصعيد الدولي.

يُذكر أن البرنامج يُعد إحدى مبادرات «مؤسسة محمد بن سلمان بن عبدالعزيز» (مسك الخيرية)، ويأتي بالتعاون مع شركة «بيوداستي» العالمية المتخصصة في التدريب المعرفي والتقني، وتمثل المبادرة جزءاً من توجه المؤسسة الاستراتيجي نحو تطوير الكفاءات السعودية الشابة لامتلاك مهارات سوق العمل والقدرة على التعلم الذاتي بما يضمن لهم إسهاماً فاعلاً في صنع مستقبل زاهر للمملكة في مختلف المجالات.



«التقاعد» تجري مقارنات مع 23 صندوقاً عالمياً لتطوير العمل

المؤسسي

المصدر: جريدة الحياة الأحد 19 محرم 1440 هـ 28 أكتوبر 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4609260>

لدمام – رحمة ذياب | منذ 11 ساعة في 27 أكتوبر 2018 - آخر تحديث في 27 أكتوبر 2018 / 17:17
كشفت المؤسسة العامة للتقاعد عن خطة «استراتيجية» لتحسين مستوى الخدمات والتطوير توفقاً مع خطة التحول الوطني، بعد حصولها على درجة 51 في مؤشر الصحة التنظيمية الذي يقيس الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسات، بهدف وضع خطط وإجراءات للتطوير على المستويات كافة، وتسعى المؤسسة إلى الوصول إلى درجة 65 في المؤشر، تماشياً مع التغيرات التي ستطرأ على أداءها.
وتعتزم المؤسسة إعداد الخطة من خلال إجراء مقارنات قياسية مع 23 صندوقاً تقاعدياً عالمياً، والاجتماع مع أكثر من 50 جهة معنية، ومقابلة متقاعدين ومشاركين من جميع مناطق المملكة وأخذ الآراء كافة في عين الاعتبار، وتنفيذ استطلاعات رأي وعقد ورش عمل مع أكثر من 80 مديراً حول الكلف والعائدات على الاستثمار.
وأوضحت المؤسسة في خطتها الجديدة (حصلت «الحياة» على نسخة منها)، أنها تسعى إلى «تقديم خدمات متطورة للمشاركين والمتقاعدين، والحصول على جميع بياناتهم بشكل دقيق ومُحدث، لتعزيز التعاملات الرقمية، وتعزيز نموذج الحوكمة وتحسين لوائح اللجان التابعة لمجلس الإدارة واستكمال هيكل الاختصاصات وتحديد المسؤوليات إضافة إلى تحسين الهيكل التنظيمي للمؤسسة على النحو الأمثل، وتقسيم الأعمال والمهام الأساسية وتحسين الصحة التنظيمية والتركيز على المساءلة والقيادة، وكذلك على بناء قدرات متميزة في الاستثمار وإدارة المخاطر وتوزيع الأصول وتحسين العمليات الاستثمارية.»
وعلق محافظ المؤسسة العامة للتقاعد محمد النحاس على الخطة التطويرية الاستراتيجية للمؤسسة بالقول: «شهد عام 2017، تحديد ملامح الخطة الاستراتيجية التي أعدت بمشاركة خبراء وممارسين في مجال الاستثمار من داخل المملكة وخارجها.»

وأشار إلى تحليل الدراسات والتقارير المتعلقة في هذا الموضوع، ومن بينها مبادرات المؤسسة في برنامج التحول الوطني، ودراسة الصحة التنظيمية من جهات متخصصة ومحايدة، وتم اعتماد 19 برنامجاً و49 مبادرة لتعزيز قدرات المؤسسة والتطوير المستمر لخدماتها والتوسع فيها لتشمل المشاركين على رأس العمل إضافة إلى المتقاعدين والمستفيدين عنهم، وتطوير هيكلها التنظيمي بما يكفل تطبيق نموذج فعال للحوكمة والمساءلة وتطوير رأس المال البشري عبر بناء واستقطاب القدرات المتميزة في عدد من التخصصات.
وأضاف النحاس: «عملنا من أجل الاستراتيجية زيادة مساحة علاقات المؤسسة مع القطاع الخاص، وإطلاق مؤشر لقياس رضا المتقاعدين إلكترونياً وخدمة المستشار التقاعدي في عدد من فروع المؤسسة إضافة إلى تطوير مركز الاتصال والخدمات الإلكترونية.»

يُذكر أن المؤسسة العامة للتقاعد أكدت ضمن تقريرها السنوي على أن «الموظف المدني أو العسكري المستقيل الذي لم يعوض عن خدمته إذا عاد إلى وظيفة خاضعة لنظام التقاعد، تعتبر خدماته السابقة مضمومة بشرط أن تكون أكثر من عام، كما أن سنوات الخدمة عامل رئيس في احتساب قيمة المعاش، فيما يجب تجديد الوكالة التي مضى عليها خمسة

أعوام لضمان استمرار صرف المستحقات التقاعدية أو الصرف مباشرة في حسابات المستفيدين، فيما يجب على الوكيل إبلاغ المؤسسة بكل ما يطرأ على حياة المستفيدين من توظيف أو زواج أو وفاة وإرفاق المستندات النظامية التي تثبت ذلك.»



أكد أن المملكة تتعاون عسكرياً وأمنياً مع قطر.. وأن إيران أكبر دولة راعية للإرهاب

الجبير: سحاكم المسؤولين عن وفاة خاشقجي في المملكة..

والعلاقة مع واشنطن حديدية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 محرم 1440 هـ - 28 أكتوبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4609265>

لمنامة - «الحياة» | منذ 12 ساعة في 27 أكتوبر 2018 - آخر تحديث في 28 أكتوبر 2018 / 00:20
أكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أن المسؤولين عن وفاة الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول في الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) سحاكمون في المملكة، وأن التحقيق سيستغرق وقتاً.
وقال الجبير خلال مؤتمر صحفي جمعه بنظيره البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، اليوم (السبت)، على هامش «حوار المنامة»، إن علاقات السعودية مع الولايات المتحدة «حديدية»، وسط ما وصفه بأنه «هستيريا إعلامية» بشأن وفاة خاشقجي.

وشدد على ضرورة محاسبة المتورطين في القضية بعد انتهاء التحقيقات التي تجري في المملكة وتركيا، داعياً إلى عدم اتخاذ مواقف وإلقاء اللوم على أحد قبل انتهاء التحقيقات تماماً، مؤكداً أن المملكة ستعتمد آليات «لعدم تكرار مثل هذا الحادث الأليمة».

وأشار إلى أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تتبع سياسة خارجية «عقلانية وواقعية» يمكن أن تدعمها كل الدول الخليجية العربية.

وشدد على أن الولايات المتحدة الأميركية حليف استراتيجي للسعودية، وقال: «المملكة حليف للدول الغربية، وأن هذا التحالف لن يتغير على رغم مروره بنجاحات وإخفاقات»، مضيفاً: «لدينا استثمارات كبيرة متعلقة بالطاقة، ونحن بحاجة لنظام عالمي مستقر، ومكافحة فاعلة للإرهاب، ولتحقيق حرية وأمان الملاحة في الممرات المائية في العالم وسنستمر في ذلك، ولا نرى أي تغيير سلبي في العلاقات مع دول العالم فهناك مصالح ثابتة ونحمي مصالحنا ونعمل مع بلدان لحمايتها.»

وعن وقف ألمانيا بيع السلاح للمملكة، أوضح أن «المملكة توقفت منذ فترة طويلة عن شراء أسلحة من ألمانيا.»
وأكد الوزير السعودي أن إيران أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم، داعياً في الوقت نفسه إلى التصدي لأنشطة طهران في شؤون المنطقة.

وقال إنه يتم التعامل مع رؤيتين في الشرق الأوسط.. «رؤية سعودية مستنيرة وأخرى إيرانية ظلامية»، مضيفاً أن النور تنصر على الظلام.

وشدد على أن المشكلات التي تواجه المنطقة حالياً يمكن تجاوزها من خلال القيادة الجيدة والاستمرارية والمقاربة، ناصحاً بوجود تخوف حول مصير المنطقة، وأنها ستكون أكثر ازدهاراً، مبيناً أن المشكلة هي كيفية التعامل مع إيران وإبعادها عن

التدخل في شؤون الدول والعبث بالمنطقة.
 وعلق الجبير على أن السعودية تؤيد بقوة تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، مبيناً: «عقدنا اجتماعات في السعودية
 أخيراً مع كل دول مجلس التعاون ومع مصر.. المناقشات مستمرة وتركز على وضع إطار عمل.»
 وعن العلاقات مع أنقرة، وصف تركيا بالدولة الصديقة «ولدينا علاقات تجارية واستثمارية جيدة معها.»
 وأكد وزير الخارجية السعودي أن دول مجلس التعاون الخليجي ضمنت عدم تأثر التعاون العسكري والأمني بينها
 بالخلافات السياسية مع قطر. وقال: «مجلس التعاون الخليجي سيبقى المؤسسة الأهم لدول الخليج. وحاولنا ألا يتأثر مجلس
 التعاون الخليجي بالخلافات مع قطر»، لافتاً إلى أن «هناك عدداً من الضباط القطريين في القواعد العسكرية في البحرين،
 والعكس صحيح بوجود ضباط خليجيين بقاعدة العديد القطرية.»
 وتابع بالقول: «عناصر جماعة الإخوان الذين تحوّلهم قطر، لم يأت لنا منهم سوى التكفير والهجرة والقتل، ولذلك
 نعارضهم ونعدهم منظمة إرهابية، ومن ثم اتخذنا العديد من الخطوات لإنهاء نفوذهم وقدرتهم على الدول العربية.»
 وأضاف: «جماعة الإخوان المسلمين هي الوالدة الكبيرة للإرهاب وجماعات مثل القاعدة والنصرة وداعش وجماعة
 التكفير والهجرة التي برزت في حقبة الرئيس المصري الراحل أنور السادات، وإننا نعتقد أن الإخوان المسلمين منظمة
 إرهابية واتخذنا إجراءات لإبعاد شرورها.»
 وأوضح الجبير أن المملكة ليس لديها علاقات مع إسرائيل، قائلاً إن عملية السلام لا بد وأن تكون المفتاح للعلاقات مع
 إسرائيل، مضيفاً: «أعتقد أن مفتاح التطبيع مع إسرائيل هو المضي قدماً في عملية السلام التي تستند على المبادرة العربية
 التي أقرت في بيروت عام 2002، والتي تطالب إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 عاصمتها القدس.»
 وعن سورية، أوضح أن تردد الرئيس باراك أوباما في تسليح المعارضة السورية دفع لتدخل الروس في سورية.
 من جانبه، أكد وزير خارجية البحرين خالد آل خليفة، أن المنامة مازالت ملتزمة بجعل مجلس التعاون الخليجي ركيزة
 للاستقرار الإقليمي، مبيناً أن السعودية «هي ملاذ للاستقرار وللروية المستقبلية لمنطقتنا.»
 وقال آل خليفة: «لم نشك أبداً في حكمة السلطان قابوس في المساهمة بالقضية الفلسطينية»، مضيفاً أن التحالف الأمني
 الإقليمي المقترح بين الولايات المتحدة وحلفاء خليجيين ومصر والأردن سيكون «مفتوحاً أمام من يقبلون بمبادئه»، مبيناً:
 «أنه في مثل هذا الوقت من العام المقبل سيكون تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي نشطاً.»



غرفة الرياض تعلن عن طرح وظائف بالقطاع الخاص للباحثين

عن العمل

المصدر: جريدة السبت الاحد 18 صفر 1440 هـ - 25 أكتوبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1713424>

متابعة - الرياض الإلكتروني
 دعا نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة الموارد البشرية وسوق العمل بغرفة الرياض المهندس منصور الشثري
 الباحثين عن العمل من الجنسين، والراغبين في العمل بالقطاع الخاص التقديم لشغل (306) وظيفة فنية وإدارية، أعلنت
 عنها (9) شركات بمنطقة الرياض.
 وقال إن المقابلات الشخصية لشغل الوظائف ستكون خلال الفترة 28 أكتوبر الجاري وحتى الأول من نوفمبر المقبل بمقر
 غرفة الرياض والشركات، لافتاً الباحثين عن العمل للاستفادة من هذه الوظائف والتي تضم (140) للرجال و (166)
 نسائية، مؤكدا حرص الغرفة على تسخير قدراتها وعلاقتها لتكون حلقة وصل بين منشآت القطاع الخاص بمنطقة الرياض
 لتوفير المزيد من فرص التوظيف للباحثين عن العمل.
 ويذكر أن طرح هذه الوظائف يأتي مواكبة لتوجهات الغرفة وجهودها في مجال توظيف السعوديين والسعوديات
 بمؤسسات القطاع الخاص، علماً أن الوظائف المطروحة تحت مسمى "مهندس امن وسلامة، مدير معرض، مساعد مدير

معرض مقدم خدمة، مبيعات، استقبال، مشرفة الاقسام النسائية، تسويق، مسؤولية موارد بشرية، بائعة، كاشيرة، أمن، مديرة مكتب، منسقة موارد بشرية، مسؤولية تطوير أعمال، مدققة حسابات داخلية " مالية، مسؤولية تسويق وخدمة العملاء، تقنية المعلومات، (IT) مسؤولية شؤون قانونية، مصممة هويه (جرافيك ديزاين)، كاتبة محتوى إعلانات، محاسب، مدقق سوق، مصفف، سائق شاحنة، أخصائية تمرير، فنية تمرير، اخصائي مبيعات، محاسبة، فني كهرباء، فني كهرباء أول، ميكانيكي، ميكانيكي هيدروليكي، فني لحام."

يشار إلى أن الشركات التي قامت بطرح هذه الوظائف هي (العربية للبلاط، لاند مارك، دكتور كيف، شركة عالم الأعمال للاستشارات الادارية، السعودية جواهر، مؤسسة ركن سانية، العوجان، العالمي لطب الاسنان، معرض ابراج الخليج للسيارات، أسمنت اليمامة).



«العدل»: توثيق 223 ألف طلب في محرم .. والوكالات

والإقرارات تصدر

المصدر: جريدة السبت الاحد 18 صفر 1440 هـ - 25 أكتوبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1713648>

الرياض - واس

وتفتت كتابات العدل أكثر من 223 ألف طلب، شكلت طلبات التوثيق للوكالات والإقرارات قرابة 67% من إجمالي عمليات التوثيق، بينما شكلت طلبات التوثيق على العقار 31% منها، وذلك خلال شهر محرم لعام 1440 هـ، بحسب التقرير البياني الشهري لوزارة العدل.

وبحسب التقرير استحوذت مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية على 64% من طلبات التوثيق، فيما تراوح عدد طلبات التوثيق الشهرية لفترة 12 شهراً في جميع مناطق المملكة بين 130 ألفاً و258 ألف طلب توثيقي.

وكان معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أعلن أن اليوم العاشر من شهر ربيع الأول المقبل، سيشهد بمشيئة الله ميلاداً جديداً للتحويل الرقمي في التوثيق، بعد إبعازه لكتابات العدل بالاستغناء عن الورق في عمليات التوثيق كافة.

ووجه معاليه بإطلاق خدمتي الوكالة الإلكترونية، وتوثيق الوكالات إلكترونياً، إذ تغطي الأولى حاجة غالبية المستفيدين من خدمات كتابات العدل، وهي تمكن المستفيدين من إصدار وكالاتهم في بنود محددة دون الحاجة لزيارة كتابات العدل أو الموثقين، وذلك بعد استيفاء المتطلبات الواردة في نظام التعاملات الإلكترونية ولائحته التنفيذية، حيث ستصل الوكالة الإلكترونية على رقم الجوال الموثق لدى خدمة "أبشر".

وفيما يخص خدمة توثيق الوكالات إلكترونياً فهي تغني عن الحاجة للورق في بنود التوثيق التي تستلزم الحضور إلى كتابات العدل، بحيث يتم تقديم الخدمة للمستفيدين وتصل الوكالة على رقم الجوال الموثق لدى خدمة "أبشر" دون الحاجة للحصول على نسخة ورقية.

وقال معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء: "إن الوزارة تعمل على التحول الرقمي الكامل للخدمات التوثيقية والأعمال القضائية، وتأتي خدمتا الوكالة الإلكترونية وتوثيق الوكالات إلكترونياً، لتعزيزها من سلسلة الخدمات والمبادرات الرقمية السابقة التي دشنتها الوزارة وقد تحقق بها بفضل الله العديد من المنجزات العدلية في إطار التحول الرقمي الكامل للخدمات المقدمة للمستفيدين، مما يدعم تحقيق العدالة الناجزة وتبسيط الإجراءات على المستفيدين، حيث تعد راحة المستفيد واختصار الإجراءات وتبسيطها له من أهم مستهدفاتنا."

يذكر أن وزارة العدل خصصت في الهيكل الجديد لها وكالة للوزارة بسمى وكالة الوزارة للتحويل الرقمي وتقنية المعلومات ويندرج تحتها العديد من الإدارات، حيث ستطلق الوزارة العديد من المبادرات التي تعمل عليها لتكون رافداً للعدالة الناجزة وتجويد الخدمات التوثيقية المقدمة للمستفيدين.



«الشورى» يواجه تداعيات زيادة الرسوم على القطاع الخاص

السجلات التجارية تناقص بعد تطبيق «المضافة» و«المجمعة»

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 صفر 1440 هـ - 28 أكتوبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/595650>

جابر المالكي - الرياض

كشفت لجنة الاقتصاد والطاقة بمجلس الشورى في تقرير اطلعت عليه «المدنية» عن توجه وزارة التجارة والاستثمار لتفادي الآثار المترتبة على زيادة الرسوم والضرائب على القطاع الخاص، وبما يضمن رفع مساهمته في إجمالي الناتج المحلي من 40 إلى 65 % وفقاً لرؤية 2030.

وقالت وزارة التجارة والاستثمار: إنها تدرس تلك الآثار المترتبة على زيادة الرسوم والضرائب والمقابل المادي الذي يدفعه القطاع الخاص، وأوضحت في تقريرها للشورى أنها تعمل من خلال لجنة «تيسير» على دراسة كاملة لذلك بما يضمن دعم القطاع الخاص من ناحية الرسوم الحكومية أو الإجراءات، وما يشجع على الاستثمار الأمتل في المملكة، و يضمن عدم إصدار أي قرارات تؤثر على القطاع الخاص بدون التنسيق.

وإلى ذلك أشارت لجنة الاقتصاد والطاقة بالمجلس إلى تنامي القلق حيال الآثار المترتبة على زيادة الرسوم والضرائب وطالبت التجارة والاستثمار بتضمين تقريرها السنوي المقبل تفصيلاً أكثر عن دراستها لقرارات رفع الرسوم المختلفة على القطاع الخاص وأثرها على أدائه وفتت إلى أنه يقع على عاتق الوزارة مسؤولية تحسين البيئة التجارية والاستثمارية والنظر في منظومة التجارة والاستثمار للقطاع الخاص بصفته شريكاً أساسياً في التنمية ودعمه وتمكينه ليمارس دوره في بيئة تضمن له عوامل النجاح والاستمرارية.

وألح التقرير إلى انخفاض عدد المصدر من السجلات التجارية عام التقرير عن العام السابق وكذلك زيادة عدد السجلات المشطوبة في نفس العام السابق، فيما أفادت الوزارة أنها تدرس وباستمرار سلوك المستثمرين من خلال الإجراءات التي تتم على السجلات، التأسيس، التعديل، التجديد، الشطب، وتبين أن هناك سجلات لا يتم تجديدها لأشهر وبعضها لسنوات، ما يدل على أن تلك السجلات تم تأسيسها لأغراض مؤقتة أو أنها لم تمارس التجارة بشكل فعال.

ولاحظت الوزارة أن تلك السجلات هي الأكثر نصيباً من حالات الشطب التي تمت خلال العام، كما لاحظت بأن الفترات التي زاد فيها الشطب تزامنت مع إعلان الحكومة لحساب المواطن وتطبيق ضريبة القيمة المضافة والفاثورة المجمعة، وأكدت أن رصد حالات الشطب يسهم في تحسين جودة ومصداقية إحصائيات الوزارة والدراسات المبينة عليها.

وأكد تقرير الوزارة إسهم الإصلاحات الاقتصادية التي أقدمت عليها المملكة خلال الفترة الماضية تحقيق تقدم غير مسبوق على مستوى الدول بمؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي للعام 2018 حيث تقدمت لأول مرة في 6 محاور هي مؤشر إنفاذ العقود، وبدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، وتسوية حالات الإفلاس، والتجارة عبر الحدود، إضافة إلى مؤشر حماية أقلية المستثمرين الذي حقق قفزة من المرتبة 36 إلى المرتبة العاشرة عالمياً، كما صنف تقرير مجموعة البنك الدولي المملكة من بين أفضل 20 بلداً إصلاحياً في العالم، والثانية من بين أفضل البلدان ذات الدخل المرتفع ودول مجموعة العشرين من حيث تنفيذ إصلاحات تحسين مناخ الأعمال.

قضايا محل الدراسة

• الرسوم الحكومية على القطاع الخاص.

- إجراءات تأسيس الشركات.
- الآليات المثلى لتشجيع الاستثمار.
- عدم إصدار أي قرارات تؤثر على القطاع الخاص بدون التنسيق.
- تحسين البيئة التجارية والاستثمارية.
- تمكين القطاع الخاص بصفته شريكاً أساسياً في التنمية.
- ملاحظات الشورى والتجارة
- تنامي القلق حيال زيادة الرسوم والضرائب.
- زيادة عدد السجلات التجارية المشطوبة.
- عدم تجديد سجلات لأشهر وبعضها لسنوات.
- تزامن الشطب مع الإعلان عن حساب المواطن و«المضافة» و«المجمعة».



تدشين "خط مساندة الطفل" بالشرقية

المصدر: جريدة المدينة السبت 18 صفر 1440 هـ - 27 أكتوبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/595505>

عيسى الحبيب - الأحساء

دشن مساعد مدير عام التعليم للشؤون التعليمية بالمنطقة الشرقية الدكتور سامي العتيبي ركن برنامج الأمان الأسري الوطني تحت عنوان "خط مساندة الطفل" والذي يهدف الى دعم الأطفال دون سن الثامنة عشرة في المملكة وذلك عبر استقبال اتصالاتهم بتخصيص رقم مجاني موحد 116111 ومن خلال فريق اختصاصي مؤهل للاستماع للمشكلات التي يتعرضون لها وتوفير المشورة الفورية والمتخصصة لهم أو لأوليائهم أو مقدمي الرعاية لهم بالتعاون مع الجهات المعنية ذات الاختصاص للتأكد من توفير خدمات الرعاية والحماية عبر الجهات المسؤولة. وأوضح المشرف على البرنامج عبدالمحسن الملحم أنّ ركن البرنامج يقدم ست خدمات للطفل تبدأ من الاستماع الفعال للطفل وتقديم المشورة له والدعم النفسي الذي يتناسب مع عمره والعمل مع الطفل بطريقة تشجعه بالمشاركة وتفاعله وربط الطفل أو مقدمي الرعاية له بمؤسسات المجتمع المختلفة ومتابعه توفير خدمات الرعاية والحماية للطفل من قبل الجهات التي تتم الإحالة إليها وإحالة الاتصالات الطارئة للجهات المسؤولة عن التدخل الفوري والتأكد الفوري من بلوغ الخدمة للطفل في الوقت المناسب.



العمل.. لا صحة لإلزام المستفيدين من الضمان بتحديث البيانات قبل 21 صفر

المصدر: جريدة المدينة السبت 18 صفر 1440 هـ - 27 أكتوبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/595491>

واس - الرياض
قدمت مكاتب المساندة النسائية في محاكم الأحوال الشخصية في «الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، الدمام، وجدة»، 47 ألف خدمة استفاد منها 26 ألف امرأة، وذلك خلال العام المنصرم 1439 هـ. وتمثلت تلك الخدمات في التعريف بصحائف الدعوى وكيفية تحريرها، ومساندة المستفيدات ومساعدتهن بشرح الخدمات، إلى جانب توعيتهن قانونياً في قضايا الأحوال الشخصية، وتبيان آلية الترافع والمطالبة بحقوقهن. واحتلت مكاتب الخدمة النسائية بمحكمة الأحوال الشخصية بجدة المركز الأول من حيث إجمالي الخدمات بـ(15156) خدمة مقدمة لـ(6979) مستفيدة، وجاءت الدمام في الترتيب الأخير بـ(4534) خدمة استفاد منها (2694). وتهدف وزارة العدل إلى التوسع في إشراك القطاع الثالث -غير الربحي- في الخدمات العدلية التي تقدمها المحاكم، من خلال عدة مبادرات تقدمت بها ضمن برنامج التحول الوطني 2020.



«العمل والتنمية الاجتماعية» تستعين بالقطاع الخاص

لتشغيل • حساب المواطن»

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 محرم 1440 هـ - 15 سبتمبر 2018م
<https://www.al-madina.com/article/589365>

أمين رزق - جدة
فت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ما تردد أمس على نطاق واسع بإلزام المستفيدين من الضمان الاجتماعي بضرورة تحديث بياناتهم قبل 21 صفر الجاري تفادياً لإيقاف الصرف. ويبلغ عدد المستفيدين من خدمات الضمان أكثر من 900 ألف أسرة، يصرف لهم شهرياً حوالي 1.9 مليار ريال متضمنة بدل غلاء المعيشة. وتستفيد الأسر الضمانية أيضاً بالعديد من الخدمات الأخرى مثل دعم الكهرباء الذي يتناسب وعدد أفراد الأسرة. كما يتم الدعم بصور أخرى منها الحقيبة المدرسية والمساعدات المقطوعة التي تصل إلى 30 ألف ريال، ويتم التقديم لها في مكاتب الضمان الاجتماعي. من جهة أخرى أشارت الوزارة إلى عدم إمكانية إصدار أو تجديد رخصة عامل منشآت في النطاق الأحمر. كما لا يمكن نقل خدمة عامل من النطاق البلايني إلى النطاق الأخضر المنخفض. ويبلغ عدد المنشآت في القطع الخاص أكثر من مليون منشأة بينما تسعى الوزارة إلى طرح برامج جديدة لدعم خطط التوطين وتركز الوزارة على دعم خطط توظيف المرأة والتوطين المناطقي بما يتناسب مع إمكانيات ومزايا كل منطقة.

تدشين أول مركز لدعم وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 18 صفر 1440 هـ - 28 أكتوبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/10/28/article_1478486.html

الاقتصادية» من الرياض»

دشن الدكتور ماجد القصبي وزير التجارة والاستثمار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المقر الرئيس لـ "منشآت" بمنطقة الرياض أول مركز لدعم وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ويعد المركز الأول من نوعه؛ وأكبر مركز لدعم المنشآت في المملكة، ويهدف لدعم وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضمان استمراريتها، حيث يقدم عددا من الخدمات المباشرة لرواد الأعمال والمهتمين في مزاولة الأنشطة التجارية التي من أهمها خدمات التدريب ودعم وتيسير الإجراءات كما يضم المركز منصة "مراس" الهادفة إلى تسهيل إجراءات بدء وممارسة الأعمال التجارية من خلال تقديم جميع الخدمات الحكومية التي يحتاج إليها رواد الأعمال في بداية مشوارهم التجاري رافق وزير التجارة نائب رئيس البنك الدولي الإقليمي بالشرق الأوسط وإفريقيا فريد بالحاج ونائب مؤسسة التمويل الدولي بالشرق الأوسط وإفريقيا سيرجو بيمينتا ورئيس مؤسسة التمويل الدولي بالمملكة مؤيد مخلوف وعدد من المسؤولين، واستقبل الوفد المهندس صالح الرشيد محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" وعدد من التنفيذيين "في" منشآت

وأطلع الوزير أثناء زيارته على جاهزية المركز وطريقة خدمة المستفيدين منه بحضور أكثر من 140 منشأة، وقدمت منشآت بدورها شرحا عن طرق تقديم الخدمات والمنتجات وفتح آفاق الدعم والتمكين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى توفير عدد من ورش العمل ومراكز التدريب والإرشاد، والتقى القصبي أثناء جولته بعدد من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعدد من المرشدين والمدربين واستمع لاقتراحاتهم تجاه دعم هذا القطاع الحيوي المساهم بدوره في "تحقيق أهم أهداف" رؤية 2030

من جهته أكد المهندس صالح الرشيد محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قائلاً، إن مركز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحقيق أهداف واستراتيجيات منشآت من خلال توفير كل سبل الدعم للمستثمرين من رواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تكوين منظومة من مختلف إدارات منشآت في المركز لتقديم كل الخدمات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويأتي ذلك إسهاما في تلبية تطلعاتهم واحتياجاتهم يذكر أن "منشآت" أطلقت أخيرا عددا من المبادرات المساهمة في دعم وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنها مبادرة استرداد الرسوم الحكومية، ومبادرة الإقراض غير المباشر ومبادرة الاستثمار الجريء، ويأتي ذلك تأكيدا لدور "منشآت" في رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في الناتج المحلي من 20 في المائة إلى 35 في المائة.

الصمغاني أكد أنها ستكون • نقلة نوعية وقضاتها ذوو خبرة

متنوعة

منظومة القضاء المتخصص تكتمل بتدشين المحاكم العمالية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4609553>

الرياض - «الحياة» | منذ 10 ساعات في 29 أكتوبر 2018 - اخر تحديث في 29 أكتوبر 2018 / 17:58
 أعلن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمغاني، انطلاقة المحاكم العمالية في أنحاء المملكة ضمن منظومة القضاء السعودي، بتدشينه أعمالها اليوم (الاثنين)، وجال في المحكمة العمالية بالرياض ودوائرها القضائية، بعد ثلاث سنوات من العمل على إنشاء هذه المحاكم، بذلت خلالها وزارة العدل جهوداً لتكون «تجربة عدلية نوعية في تميزها، وأنموذجاً لبقية المحاكم في المملكة» بحسب بيان صحفي أصدرته الوزارة أمس.
 وشدد الصمغاني، على أهمية الإنجاز الذي حققته الجهات العدلية والقضائية وشركاؤها في الجهات الحكومية الأخرى، بنقل المحاكم العمالية إلى وزارة العدل، معتبراً هذه الخطوة «الحلقة الأخيرة المتبقية من إكمال منظومة القضاء المتخصص التي نص عليها نظام القضاء السعودي»، مشيراً إلى جهود المجلس الأعلى للقضاء التي كان لها «الأثر البالغ في التمهيد لهذه النقطة النوعية في مفهوم القضاء المتخصص، وما له من أثر استثماري واقتصادي».
 وأكد وزير العدل أن تجربة المحاكم العمالية ستكون مختلفة عن غيرها، إذ تأتي في «مرحلة مفصلية من تاريخ القضاء السعودي، تشهد فيها المنظومة تحولاً رقمياً وإجرائياً ومؤسسياً، يواكب ما تشهده بلادنا من قفزات تنموية واقتصادية، تقف خلفها قيادة رشيدة، رفعت سقف التحدي لبناء وطن طموح، ينعم بالتطور والاستقرار والازدهار في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والعدلية، وفق مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي باتت البلاد تعيش برامجها واقعاً ملموساً وأرقاماً دولية وإقليمية مباشرة، بعد مضي فترة وجيزة من إقرارها».
 وقال وليد الصمغاني إن «مسار العمل في المحاكم العمالية سيكون رقمياً بالكامل بما يخدم المستفيدين ويسهل عليهم إنهاء قضاياهم في وقت وجيز، ما سيجعل المحاكم بيئة خصبة للتحديث والتطوير»، منوهاً بأهمية سرعة الإنجاز والاستفادة من التقنية في تحقيق ذلك، داعياً إلى مراعاة أن المحاكم العمالية ستكون «أنموذج عمل يُستفاد منه في المحاكم الأخرى، وأن القضاة المخصصين للقضاء العمالي في محاكم الدرجة الأولى والاستئناف روعي عند ترشيحهم تنوع خبراتهم وتجاربهم ووفق معايير الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة».
 وأعرب عن شكره لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية على جهودها وتعاونها في انتقال هيئة الخلافات العمالية إلى المحاكم العمالية في وزارة العدل وفق بيئة رقمية متكاملة لقضاء متخصص وبعمل مؤسساتي متكامل، لافتاً إلى أن هذا التعاون أسهم في سرعة نقل المهام الإجرائية القضائية العمالية إلى مظلة وزارة العدل ببسر وسهولة.
 إلى ذلك، أصدر وزير العدل تعميماً مباشراً بالمحاكم والدوائر العمالية والدوائر العمالية في محاكم الاستئناف لاختصاصاتها المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية اعتباراً من أمس، فيما تضمن القرار تحديد ست دعاوى يسيرة لا يُقبل الاعتراض عليها بعد صدور الحكم من محكمة الدرجة الأولى، وذلك دعماً لتحقيق العدالة الناجزة.
 وحدد المجلس الأعلى للقضاء تلك الدعاوى غير القابلة للاعتراض (تدقيقاً أو مرافعة) بأنها التي لا تزيد قيمة المطالبة فيها عن 20 ألف ريال، والمطالبة بشهادة الخدمة، والمطالبة بالمستندات والوثائق المتعلقة بالعامل والمودعة لدى رب العمل، والاعتراض على قرارات لجان عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم.
 ومن القضايا التي لا تقبل الاعتراض بالاستئناف؛ التظلم من أصحاب العمل والعمال الذين لم تقبل اعتراضاتهم ضد أي قرار صادر من جهاز مختص في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إذا كانت الدعوى تتعلق بوجود التسجيل والاشتراكات أو التعويضات فيما لا يتجاوز 20 ألف ريال.

فيما أوضح المجلس الأعلى للقضاء بأنه تحال إلى المحاكم والدوائر العمالية الدعاوى المقيدة في إدارات التسوية الودية بعد التاريخ المحدد لمباشرة المحاكم أعمالها، و أن تستمر الدوائر المختصة حالياً بتنفيذ قرارات وأوامر هيئات تسوية الخلافات العمالية بالنظر في طلبات تنفيذ أحكام المحاكم والدوائر العمالية.



عينت محامياً لمتابعة المسار القانوني للحادثة «قنصلية نيويورك»: الفتاتان السعوديتان القتيلتان تدرسان في واشنطن برفقة شقيقهما

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4609618>

الدمام - رحمة نياب | منذ 7 ساعات في 29 أكتوبر 2018 - اخر تحديث في 29 أكتوبر 2018 / 23:08
كشفت القنصلية السعودية في نيويورك أنها عينت محامياً لمتابعة قضية مقتل الفتاتين السعوديتين تالا فارع (16 سنة) ورونانا فاريا (22 سنة) اللتين عثر على جثتيهما أخيراً، على ضفاف نهر هدسون في الجانب الأعلى في مدينة مانهاتن، كاشفة أنهما تدرسان في العاصمة الأميركية واشنطن برفقة شقيقهما.

وقالت القنصلية في بيان نشرته على حسابها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» قبل قليل: «إن القنصلية والجهات المعنية في كل السلطات المحلية ووزارة الخارجية الأميركية، إضافة إلى سفارة المملكة في واشنطن، تقوم بمتابعة مستمرة ومتواصلة للوقوف على الحقائق التي لم يصدر حتى حينه تقرير الطب الشرعي الموضح لسبب والوفاة». وأضافت أن «القضية لا تزال قيد التحقيق»، مؤكدة أنها قامت على الفور بتعيين محام من قبلها «لمتابعة المسار القانوني للقضية، كذلك سعت سفارة المملكة في واشنطن للتواصل مع عائلة الضحيتين للوقوف معهن ومساعدتهن في هذا الظرف». أشارت القنصلية إلى أن المواطنين كانت طالبتان برفقة أخيهما في مدينة واشنطن، وستقوم القنصلية بإيضاح أهم المستجدات فور ورودها.

عثرت شرطة نيويورك الأربعاء الماضي، على جثتين تعودان للفتاتين سعوديتين على ضفاف نهر هدسون في الجانب الأعلى في مدينة مانهاتن، وتعرفت شرطة نيويورك على جثتي تالا فارع (16 سنة) ورونانا فاريا (22 سنة) بعدما تم العثور عليهما معاً، وكلتاهما من فيرفاكس، وكانت الفتاتان مربوطتان من قدميهما بشريط لاصق، وفقاً لبيان الشرطة. وأكدت القنصلية السعودية في نيويورك في تغريدة على حسابها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أنها تتابع مع السلطات المحلية تفاصيل حادثة مواطنين سعوديين تم العثور على جثتيهما.

وقالت شرطة نيويورك إنه تم إعلان وفاة الفتاتين في مكان الحادثة على ضفتي النهر على الجانب الغربي العلوي من مانهاتن، موضحة أنه تم التحقيق في الحادثة، وأن مكتب الفاحص الطبي في المدينة سيحدد أسباب الوفاة، مشيرة إلى أنه لم تكن هناك علامات واضحة على وجود صدمة عندما تم اكتشاف الجثتين، علماً بأن الفتاتين كانتا ترتديان ملابس وسترة سوداء بزخارف من الفرو.

وفقدت تالا من فيرفاكس بتاريخ 24 آب (أغسطس) الماضي، وذلك وفقاً للمركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين. ورجح موقع المركز أن تكون تالا مع روتانا. وبحسب ما تناقله طلبة سعوديون في أميركا فإن السفارة السعودية في واشنطن والملحقية الثقافية تتابعان الحادثة، ومعرفة ملابس الحادثة.

أكدت تشجيع العمل التطوعي ودعم نمو القطاع غير الربحي

الرماح: حريصون على تمكين المرأة في سوق العمل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4609546>

الظهران - «الحياة» | منذ 13 ساعة في 29 أكتوبر 2018 - اخر تحديث في 29 أكتوبر 2018 / 15:48
أكدت نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتورة تماضر الرماح حرص الوزارة على تمكين المرأة في سوق العمل، مشيرة إلى أنها تعمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى على مراجعة اللوائح والتنظيمات، لتوفير بيئة عمل تحفظ حقوق المرأة وتراعي حاجاتها وتكون داعمة ومحفزة لها، وكذلك تذليل التحديات أمام تمكينها من الاندماج بشكل أكبر في سوق العمل.

وقالت الرماح، خلال مشاركتها اليوم (الاثنين) في منتدى GROW المعني بتمكين مشاركة المرأة في سوق العمل، وتنظيمه أرامكو السعودية بمدينة الظهران، إن منظومة العمل والتنمية الاجتماعية تعمل على مجموعة من المبادرات انطلاقاً من برنامج التحول الوطني، لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتحقيق التمكين الاقتصادي لها، وتسهيل ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية.

وأشارت إلى أنّ رؤية المملكة 2030 تركز على ثلاثة محاور رئيسية «مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. ونصت على أن المرأة السعودية تُعدّ عنصراً مهماً من عناصر قوتنا، وسنستمر في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا.»

وأوضحت نائب الوزير للتنمية الاجتماعية أن الوزارة تركز على تمكين المواطنات من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية، وتشجيع العمل التطوعي ودعم نمو القطاع غير الربحي، وتمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق «كما تُؤمن الوزارة بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص لدعم توظيف السعوديين والسعوديات في المهن القيادية والوسطى، ووفقاً للمعطيات المتوازنة.»

وأكدت أن المملكة من الدول السّابقة دائماً في المصادقة على اتفاقات الأمم المتحدة الداعمة لحقوق المرأة «وتحرص دائماً على منح المرأة جميع حقوقها المدنية والإنسانية من دون أيّ تمييز أو تفرقة، وتذليل جميع التحديات في سبيل تحقيق ذلك.»

وأشارت إلى حرص الوزارة على دعم القطاع غير الربحي، وتمكين منظماته ومؤسساته من تحقيق هدف أعمق، حيث تسعى إلى رفع العائد الاجتماعي والتنموي من مبادرات وخدمات القطاع غير الربحي وزيادة فعاليته ومساهمته الاقتصادية، وتعزيز دوره في تقديم الحلول الابتكارية لمواجهة التحديات والحاجات التنموية، عبر مبادرات عدة لرفع سبة الإنفاق التنموي، وتأهيل القوى العاملة وتوفير فرص العمل في القطاع غير الربحي.

وفي محور العمل التطوعي، أوضحت الرماح أن الوزارة حريصة على زيادة المساهمة الاقتصادية المستدامة للتطوع، وزيادة الفرص التطوعية ذات الجودة لجميع الراغبين في التطوع في أنحاء المملكة، وإثراء خبراتهم في هذا المجال. وأضافت أن الوزارة لم تغفل عن دور الشركات في تقديم الخدمات للمجتمع في المجالات التنموية، وتحسين النظرة العامة لأثر قطاع الأعمال في المجتمع، إذ صممت هدفاً تحت عنوان «تعزيز قيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية»، وذلك لرفع نسبة مساهمة القطاع الخاص من إجمالي الإنفاق الاجتماعي بحلول عام 2020، عبر تفعيل مبادرات، أهمها تشجيع الشركات لتبني وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية.

وتابعت: «يسعى تمكين المواطنين عبر الخدمات الاجتماعية إلى تعزيز شخصية مستفيد الخدمات الاجتماعية القادر على العمل، ليكون معتمداً على ذاته في كسب عيشه، واستغناؤه عن الإعانات المالية، وذلك عبر تمكينه من الاندماج في سوق العمل، من خلال مبادرات عدّة، منها تطوير برامج تدريبية وتأهيلية منتهية بالتوظيف للمستفيدين من منظومة الخدمات الاجتماعية، واستحداث حملات تسويقية وتوعوية وإرشادية لهم.»

جلسة زواج الصغيرات : لولي الأمر تقييد المباح وتحديد سن

الزواج

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1714143>

المدينة المنورة - خالد الزايدي

أكدت الجلسة الفقهيّة " زواج الصغيرات بين حق الولي ومصلحة الفتاة " بمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بالمدينة المنورة أن جواز تزويج الصغيرة لا يعني جواز الدخول بها قبل البلوغ ، مشيراً إلى أنه يجوز لولي الأمر منع تزويج الصغيرة أو تقييده وتحديد سن الزواج إذا رأى أهل الاختصاص المصلحة في ذلك ، وعرضت الجلسة لأبرز المشكلات التي تعترض الصغيرة وفي مقدمتها المشاكل الصحية والحرمان من التعليم ، ودعا عدد من الفقهاء إلى تقييد ولي الأمر للمباح من أجل المصلحة الراجحة وتحديد سن معينة للزواج.

سن التشريعات والقوانين

أكد وكيل الشؤون الإسلامية بمملكة البحرين د. فريد المفتاح على أن قيام السلطات المخولة بسن التشريعات والقوانين بتحديد سن معينة للزواج تكون بمثابة حكم شرعي يجب العمل به ويأثم من يتعمد خرقه ، مقيداً ذلك بأن تكون هذه التشريعات والقوانين مبنية على دراسات حقيقية تثبت أن للزواج قبل هذه السن أضراراً ومفاسد ، مشيراً إلى أن الزواج وسيلة بقاء النوع البشري وهو قوام الأسر والمجتمعات والأمم؛ فلا بد أن يكون مؤسساً على قواعد ثابتة ليواجه التحديات والمشكلات ويحقق الأهداف والغايات.

وأضاف : من تلك القواعد الثابتة، أهلية العاقدین وقدرتهما على القيام بأعباء الزواج وتحقيق مقاصده وغاياته، فإذا كان تحديد السن في الزواج محققاً للمصلحة العامة والخاصة ودافعاً للمفاسد والمضار التي تلحق بالفتى أو الفتاة أو المجتمع؛ فإن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وإن كان الأصل عدم تحديد سن الزواج إلا أن مقاصد الشريعة وغاياتها تؤسس لتحقيق الأمن والاستقرار والسعادة.

جواز العقد لا يعني جواز الدخول

في حين أوضح المفتي العام للقدس محمد حسين أن جواز تزويج الصغيرة لا يعني جواز الدخول بها قبل البلوغ ، مشيراً إلى أنه يجوز لولي الأمر منع تزويج الصغيرة أو تقييده وتحديد سن الزواج إذا رأى أهل الاختصاص المصلحة في ذلك، حيث يحق لولي الأمر تقييد المباح أو الإلزام به جلباً للمصالح ودرءاً للمفاسد وفق شروط معينة ، مؤكداً أنه لا يعد هذا التحديد حكماً شرعياً يفضي إلى بطلان الفعل، بل يعد فاعله مخالفاً للقانون.

لا ولاية على البالغة

وأضاف : وصف الصغر ينتهي لدى الفتاة ببلوغها، ويعرف ذلك بالحيض، أو الاحتلام، أو ببلوغها 15 عاماً ، مبيهاً ثبوت ولاية الأب في تزويج ابنته الصغيرة وهي ولاية إجبار، ولا تثبت لغيره، ولا يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة من غير كفو، ولا من معيب عيباً يرد به في النكاح. لافتاً إلى أنه لا خلاف في جواز تزويج المرأة إذا بلغت في الشرع. مشدداً على عدم جواز تزوج المرأة نفسها بكرًا كانت أم ثيبًا دون وليها، كما أنه لا ولاية إجبار لأحد على البالغة بكرًا كانت أم ثيبًا، فإن زوّجها الولي بغير إذنهما؛ فالنكاح مفسوخ إلا إذا أجازته. [تقييد المباح للمصلحة] من جانبه قال عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي د. عبد الله أبو بكر ميغا إن قضية تحديد سن الزواج بسن معينة تعتبر من قضايا الواقع المعاصر، وهي محل خلاف بين الفقهاء المتقدمين والمعاصرين على حد سواء. مضيفاً بأن العلماء اتفقوا على أن الزواج من حيث مشروعيته جائز ومشروع، كما اتفقوا على جواز تقييد المباح للمصلحة، واختلفوا في تحديد سن معينة للزواج على مذهبين الأول يرى جواز تحديد سن الزواج وتقييده بسن معينة، والثاني يرى عدم جواز تحديد سن معينة للزواج. [ورجح د. ميغا ما ذهب إليه الفريق الثاني لكون الشريعة الإسلامية ليس فيها تحديداً لسن زواج الرجل أو

المرأة، ولإجماع أهل العلم على جواز تزويج الصغيرة إذا زوجها أبوها من كفاء، ولأن السن في الزواج لم يقيد بحد معين لا في الكبير ولا في الصغير، والكتاب والسنة يدلان على ذلك. موضعاً أن المغرضين يستغلون هذه القضية لتشويه صورة الإسلام وسمعته. مبيناً أن الحملات تهدف إلى النيل من الدين الإسلامي، والإساءة له ليس إلا، والقضية مجرد مدخل تسعى من خلاله منظمات حقوق الإنسان للطعن في الإسلام. ^[١]الولاية الإلزامية ^[٢]وذكر عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي محمد عبده عمر في مشاركته بالجلسة أن جمهور الفقهاء ذهبوا إلى ثبوت الولاية الإلزامية على الصغيرة البكر، أما الولاية على الثيب الصغيرة فقد ذهب الحنفية والمالكية إلى أن للأب إجبارها على الزواج لصغرها، وعلّة الولاية عندهم: هي ضعف العقل وعدم إدراك المصلحة في التصرفات، شأنها في ذلك شأن الصغيرة البكر. ^[٣]وأضاف أن الشافعي وبعض الحنابلة ذهبوا إلى أنه لا يجوز تزويج الثيب الصغيرة بدون إذن، ولما كان إذن الصغيرة غير معتبر فلا تزوج حتى تبلغ وتستأن، كما أن الولاية الاختيارية تثبت على البالغة العاقلة فلا يملك أحد تزويجها بغير إذنها لبلوغها سن الرشد، وقد وقع الخلاف في هذه المسألة. ^[٤]تحديد السن مصلحي متروك لولي الأمر ^[٥]وأوضح وزير الدولة للشؤون الدبلوماسية برئاسة جمهورية غينيا الأستاذ الزائر بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا د. قطب مصطفى سانو أن تحديد سن معينة للزواج شأن مصلحي، وأمر متروك لولي الأمر في عصر من العصور، إذ إن له أن يحدده بسن معينة، كما أن له تقييد حكم الإباحة لمصلحة راجحة يقرها ولي الأمر وفق ما يترتب على الفعل من آثار. ^[٦]عدم جواز تزويج الصغيرات ^[٧]كما أوصى أستاذ أصول الفقه والعميد الأسبق لكلية الشريعة والقانون في جامعة الأزهر د. عبد القادر محمد أبو العلا عمر بإصدار قرار بعدم جواز تزويج الصغيرات إلا إذا بلغن ثمان عشرة سنة، وأنه لا يجوز لمن لم تبلغ ذلك إلا بإذن القاضي. داعياً إلى تعميم ذلك على الجهات المختصة في جميع بلدان العالم الإسلامي والعربي والتوصية بالعمل به. ^[٨]وأشار إلى إن إباحة الفقهاء لتزويج الصغيرات وإجبارهن لم تكن على إطلاقها، بل وردت مقيدة بشروط تحقق مصلحة الصغيرات دون غيرهن. وقال: إن العقد على الصغيرات والدخول بهن مباح شرعاً قبل البلوغ وبعده، لكن نظراً لما يحدث في هذا الزمان من استهتار بعض الزوجات صغيرات أو كبيرات بهذا الميثاق الغليظ، كان من المصلحة العامة أن يقوم الحاكم المسلم العادل إذا كان من أهل الاجتهاد أو كان من عاداته الاستعانة بأهل الحل والعقد من العلماء الذين لا يخشون في الله لومة لائم، بتقييد هذا المباح، وقصر الزواج على الصغيرات اللاتي بلغن ثمان عشرة سنة فأكثر، ولا يجوز لمن لم تبلغ هذا السن إلا بإذن القاضي بناء على أسباب تقتضي ذلك. ^[٩]وأوضح بأنه من المتفق عليه عند الفقهاء أن علامة البلوغ للصغيرات هي الحيض أو الحمل، فإذا لم تظهر علامات البلوغ فيحدد سن البلوغ للصغيرات ببلوغهن ثمان عشرة سنة كما هو رأي جمهور المالكية، ومن حق الحاكم المسلم العادل اختيار هذا الرأي ما دامت المصلحة في اختياره، ويلزم القضاة به. ^[١٠]العادات والتقاليد ^[١١]وقال عميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة الأسبق عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر د. حامد محمد أبو طالب إن تزويج الصغيرات مشكلة عالمية في جميع دول العالم وليست في الدول الإسلامية وحدها، ومصدر هذه المشكلة هو العادات والتقاليد التي تتغلب على الشرائع والقوانين. مضيقاً إن زواج الصغيرات صار باباً خلفياً لإدخال نوع جديد من الرق على البشرية وهذا الأمر له أضراره ومخاطره على بعض الفتيات الصغيرات. مؤكداً على أنه لا مانع شرعاً من تحديد سن معينة للزواج مراعاة للمصلحة العامة ولما في زواج الصغيرات من المضار والمخاطر التي تتعرض لها الفتاة - لا سيما في وقتنا الحالي - وقد قال رسول الله - ﷺ -

(لا ضرر ولا ضرار).

حرمان من التعليم

وأوضح بأنه من أخطار زواج الصغيرات حرمان الفتاة من التعليم، وحرمانها من حقها في اختيار زوجها لأن الفتاة الصغيرة يزوجه أبوها أو وليها ممن يريد هو لا ممن تريد هي وتحرم الفتاة من حقها الشرعي في اختيار زوجها الذي ستعيش معه حياتها وغالباً ما يفشل هذا الزواج، وكذلك تعطيل طاقة الفتاة، ذلك أن كل اهتماماتها سوف تتجه إلى أسرتها وبيتها وتحرم من الاشتراك في الأنشطة العامة في المجتمع، والخطر الأعظم تعرض هذه الفتاة لمتاعب صحية في العلاقة الزوجية والحمل والولادة لكون جهازها التناسلي لم يكتمل بعد ولم يصل درجة من النمو يكون صالحاً للحمل مما يعرض هذا الجهاز للتهتك ولا سيما عند الولادة، مما يصيبها بسلس البول وانفلات الشرج ومشاكل كثيرة لا يعرفها إلا الأطباء. ^[١٢]الخلاف الفقهي ^[١٣]من جانب آخر بين أمين مكتب الإفتاء في سلطنة عمان أحمد بن سعود السيابي أن الخلاف الحاصل في تزويج الصغيرة يدور بين مجوز ومانع، كما أن المجوزين دار بينهم خلاف في ثبوت الخيار لها عند البلوغ أو عدم ثبوته، وبين ثبوته إذا زوجها الأولياء من غير الأب، وعدم ثبوته إذا كان المزوج أبها. موضعاً أنه لا يقضي على ذلك الخلاف إلا اشتراط البلوغ في صحة تزويجها، على أن يكون البلوغ محددًا عُمرًا بالخامسة عشرة من السنين، حيث إنه بهذا التحديد ينضبط أمر التزويج، ولا يكون هناك خلاف في زمانية إمكان تسليمها إلى الزوج، لأنها تستطيع تحمل تبعات الزواج باتفاق ما لم تكن هناك علة مانعة من ذلك. ^[١٤]عقد الزواج والدخول ^[١٥]كما دعا مدير إدارة الدراسات والبحوث بمجمع الفقه الإسلامي الدولي د. أحمد عبد العليم عبد اللطيف أبو عليو إلى التفرقة بين صحة العقد بالزوجة الصغيرة، وبين الدخول والبناء بها. موضعاً أن العقد قد يصح في أي وقت وفي أي عمر، أما الدخول فلا

يجوز قبل البلوغ اليقيني للزوجة. لافتاً إلى أن العقل والمنطق يؤيدان القول بأنه لا فائدة في عقد زواج لا يعقبه دخول، لأن الرجل قد تتبدل رغبته في المرأة إذا عقد عليها ولم يدخل بها. وأفاد بأن القول بتحديد سن للزواج هو الأولى بالعمل انطلاقاً من المبادئ الفقهية الثابتة التي تنهى عن الضرر، والتي تعطي ولي الأمر سلطة في تقييد المباح، وكذلك عملاً بقاعدة تغير الفتوى بتغير الزمان، وتحقيقاً لمقاصد الشرع الحكيم من الزواج، وأن التحديد المناسب لسن الزواج هو ما كان بين خمسة عشر عامًا وثمانية عشر عامًا. ثقافة العيب شددت الأستاذ المشارك في الأصول الإسلامية للتربية بجامعة جدة د. إنصاف بنت أيوب المومني على أن الزواج المبكر ضرورة دينية لا بد من السعي الدؤوب لتوسيع عوالمه ففيه يتحقق الإحصان، وتقارب الفواصل الزمنية بين الأجيال، إضافة إلى أنه يسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، والنهوض الحضاري. فلا بد من تيسير أسبابه، والإعداد المسبق للأجيال الحاضرة والآتية لهذا الغرض. مضيفة بأن الدعوات والصيحات العالمية لمحاربة الزواج المبكر دعوات مغرضة؛ تضيق فضاء العفة والحلال، وتفتح الباب على مصراعيه للبدل الحرام. ودعت إلى تعاضد مؤسسات المجتمع لإعداد الأجيال الحاضرة والصاعدة لحياة زوجية آمنة، وذلك من خلال إعداد وبناء الأجيال للهدف المنشود (أسرة مستقرة) مع التركيز على التغيرات والتباين في الأدوار الوظيفية لكل من الذكر والأنثى، وكذلك عقد دورات ومؤتمرات ولقاءات وتوعية إعلامية دورية لبث الوعي العام في المنظومة الاجتماعية، لاستبدال ثقافة الموروث الاجتماعي (العيب) بما أحل وحرّم الله.



للمرة الأولى في القضاء.. الخصوم يترافعون أمام الاستئناف في 5 قضايا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م
<https://www.okaz.com.sa/article/1682136>

عدنان الشبراوي (جدة @Adnanshabrawi)
 لأول مرة في القضاء السعودي، تبدأ دوائر الاستئناف في المحاكم السعودية، اعتباراً من 28 ربيع الأول القادم، بالسماح للخصوم بالحضور والمرافعة أمامها في 5 أنواع من القضايا، تشمل القصاص، والقتل، والرجم، والقطع، وجرائم الإرهاب وتمويله، وذلك بما يعزز من العدالة ويرتقي بمنظومة التقاضي وفق نظام الإجراءات الجزائية. وكان الاعتراض على الأحكام الأولية في السابق يتم عبر مذكرات تودع أمام دائرة الاستئناف، التي تتولى بدورها تأييد الحكم أو إعادته دون السماح للخصوم بالحضور. وأكدت مصادر لـ«عكاظ» أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني عمم على المحاكم قرار المجلس الأعلى للقضاء الذي نص على سريان ذلك على الأحكام القضائية الصادرة بعد تاريخ نفاذ القرار، فيما يكون تدقيق الأحكام وفق الإجراءات الحالية لمحاكم الاستئناف في دعاوى والأحكام التي لم يقرر المجلس الأعلى للقضاء تفعيل مرافعة الاستئناف فيها. من ناحية أخرى، قرر المجلس الأعلى للقضاء إنشاء دائرة في المحكمة العليا مؤلفة من 3 قضاة، للنظر في الاعتراض على الأحكام والقرارات الصادرة من الدوائر التجارية بمحاكم الاستئناف، على أن يسري ذلك على أحكام الاستئناف بالاعتراض على الأحكام الصادرة بعد تاريخ 28 ربيع الأول القادم.

الشورى يتساءل عن مساهمة صندوق تنمية الموارد البشرية في الحد من البطالة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=351499&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح 2018-10-30 12:03 AM

ما مدى مساهمة الصندوق في الحد من البطالة؟ سؤال وجهته لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى إلى صندوق تنمية الموارد البشرية، وقابله الأخير باستعراض البرامج التي أقامها في هذا الشأن، مؤكداً أن الحد من البطالة من المهام والواجبات التي تتشارك فيها جهات متعددة، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية وغيرها من الجهات ذات العلاقة والاختصاص.

وقال اللجنة في سؤالها «على الرغم من جهود الصندوق في جانب توفير فرص العمل لطالبيه بعدة وسائل وبرامج وآليات، وبعد الاطلاع على الحلول المقترحة في التقرير للتحديات والصعوبات التي واجهت الصندوق، ما هو مدى رضا الصندوق عن جهوده في هذا الأمر على ضوء الإمكانيات الضخمة والفرص المتاحة له؟ وما مدى مساهمته في الحد من البطالة؟»

مهام أوضح الصندوق أنه يختص بحسب تنظيمه، بتقديم الإعانات لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتوظيفها في القطاع الخاص، والمشاركة في تكاليف تأهيل القوى العاملة الوطنية، وتحمل نسبة من راتب من يتم توظيفه في منشآت القطاع الخاص بعد تأهيله وتدريبه، وكذلك من يتم توظيفه في هذه المنشآت بالتنسيق مع الصندوق، ويكون تحمل الصندوق لهذه النسبة لفترة لا تزيد على سنتين.

كما يختص الصندوق بدعم تمويل برامج تدريبية ومشاريع وخطط ودراسات تهدف إلى توظيف السعوديين، وتقديم قروض لمنشآت تأهيل وتدريب القوى العاملة الوطنية الخاصة التي تؤسس في المملكة والمنشآت القائمة، والقيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بأنشطته في مجال تأهيل وتدريب وتوظيف القوى العاملة الوطنية، وكذلك تقديم المشورة الفنية والإدارية لمنشآت تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها.

لا مسؤولية

شدد الصندوق على أن تنظيمه لا ينص على مسؤوليته بشكل منفرد في تخفيض نسب البطالة، مشيراً إلى أن دوره الأساسي دعم توظيف المواطنين بالقطاعات الخاص من خلال عدة مسارات. ولفت الصندوق إلى أن أمراً سامياً قضى بأن تشكل 12 جهة حكومية سياسات سوق العمل من بينها الصندوق، موضحاً العوامل المؤثرة على توظيف السعوديين ونسب البطالة.

ويقوم الصندوق حسب تنظيمه بتقديم عدد من البرامج المخصصة للباحثين عن العمل من الجنسين، وعلى وجه الخصوص للنساء.

وحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء تمثل نسبة العاطلين عن العمل بين النساء الأعلى بمعدل 33,1 %، بينما نسبة البطالة في الرجال بمعدل 7,4 %، وبمعدل إجمالي بواقع 12,8 % للربع الثاني من عام 2017، وهذا مما يعني أهمية التركيز، وبذل مزيد من الجهد في مجال تمكين المرأة من العمل، ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل كما يهدف ذلك برنامج التحول الوطني 2020 برفعها من 23% إلى 28%.

برامج

استعرض الصندوق أهم البرامج والخدمات التي قدمها لدعم تأهيل وتدريب وتوظيف القوى العاملة السعودية، والمساهمة في الحد من ارتفاع البطالة، ومنها:

أ- برامج وخدمات موجهة لدعم التدريب ورفع المهارات:

- إعادة تأهيل حملة الدبلوم الصحي
- برنامج إعادة تأهيل خريجات كليات العلوم
- برنامج التدريب المبني على توظيف المخرجات (كوادر)
- برنامج دعم الشهادات الاحترافية المهنية
- برنامج ماهر لتأهيل الكوادر المتخصصة
- برنامج التدريب الصيفي
- برنامج تطوير مسؤول موارد بشرية
- تمهير
- برنامج دروب
- دعم كليات التميز
- برنامج المخيم الصيفي
- برنامج دعم التدريب بالمعاهد غير الربحية
- ب- برامج وخدمات موجهة لدعم مواءمة وتوظيف الباحثين عن عمل
- البوابة الوطنية للعمل
- اللقاءات الوظيفية الإلكترونية
- مكاتب التوظيف
- مراكز التأهيل والتوظيف
- فروع هدف
- ج- برامج دعم توظيف الباحثين عن عمل وتمكينهم
- برنامج إعانة الباحثين عن العمل (حافز)
- برنامج دعم العمل الحر
- برنامج دعم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة
- برنامج دعم العمل بدوام جزئي - العمل لبعض الوقت
- برنامج دعم نمو التوظفين بالمنشآت
- برنامج وصول
- برنامج قررة
- برنامج العمل عن بعد
- عوامل مؤثرة على توظيف السعوديين
- عدم توافق نسبة كبيرة من مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل
- تفاوت مستوى النمو الاقتصادي بين مختلف مناطق المملكة، وتأثيره على توفر الفرص المناسبة
- تباطؤ نمو الاقتصاد وتأثيره على قدرة منشآت القطاع الخاص على توليد فرص لعمل السعوديين
- اعتماد نسبة من منشآت القطاع الخاص على العمالة الوافدة متدنية التكلفة
- عدم توافر البيئة المناسبة لعمل المرأة في الغالبية العظمى من منشآت القطاع الخاص

الشرقية تحتضن أول مجلس استشاري للأشخاص ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 محرم 1440هـ - 30 أكتوبر 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=351435&CategoryID=5

جدة: منال الجعيد 2018-10-29 9:54 PM

عقدت نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتورة تماضر الرماح، مساء الأحد، اجتماعها الأول على مستوى المملكة، مع مجلس هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة بفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية، وذلك بحضور مدير فرع الوزارة عبدالرحمن المقبل، ومجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواعها، إذ تم اختيار اثنين من كل فئة من ذوي الإعاقة الحركية، والبصرية، والتوحد، والصم، وبعض أسرهم. ورحبت الدكتورة تماضر، بهم شارحة للجميع مدى اهتمام الوزير الدكتور أحمد الراجحي بتطوير آلية العمل، ودمجهم مع الوزارة، والاستماع إلى مطالبهم والتحديات التي تواجه كل فئة من ذوي الإعاقة في المنطقة الشرقية، وجميع مناطق المملكة

وناقش الاجتماع مستجدات خطة الوزارة الإستراتيجية، والهيكل التنظيمي لهيئة الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم الاستماع إلى أهم مطالب كل فئة من ذوي الإعاقة. وعلى هامش الاجتماع، قدم المدير العام لفرع الوزارة شكره الجزيل للدكتورة تماضر والأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، على حضورهم وتفاعلهم في الاجتماع، داعياً إلى العمل الحثيث والسير بالوتيرة نفسها التي اعتادها الجميع منهم، لتحقيق تطلعات ولاة الأمر في هذه البلاد المباركة، المتمثلة في الريادة والالتزام بصناعة التمكين لهذه الفئة الغالية، خلال عقد مزيد من الاجتماعات التي تسهم في رفع مستوى الخدمة لهم وإخوانهم في هذه المنطقة، وتقديم الخدمات الإنسانية النوعية.

وفي الختام، قدمت الدكتورة تماضر الرماح شكرها للمدير العام لفرع الوزارة ولجميع منسوبي ومنسوبات الفرع، وجميع من حضر الاجتماع، ووعدت بالاهتمام بكل ما تم نقاشه في الاجتماع، وبذل كل ما يمكن للسعي إلى تحقيق رؤية هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم كل ما يرفع من مستوى الخدمات لهم بالمملكة العربية السعودية. يذكر أن المجلس يعمل على تشكيل مجلس استشاري له في كل منطقة من مناطق المملكة، للوقوف على احتياجات كل منطقة من مناطق المملكة، ولتوحيد الخدمات والجهود للارتقاء بذوي الإعاقة.

بالفيديو.. تعرف على الحالات التي تدفع "الإسكان" فيها الإيجار عن المواطن

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

<https://sabq.org/ZLYyWB>

قاسم الخبراني - الرياض
أكد المشرف على التنظيم العقاري في وزارة الإسكان، المهندس مازن الداود، أن الوزارة ستتكفل بدفع الإيجار عن المواطن في أربع حالات، هي: عند العجز عن العمل، الوفاة، ضعف القدرة المالية والسجن. وذلك عبر برنامج إيجار عند صدور الحكم التنفيذي من قبل المحكمة. موضحاً أن البرنامج سيقوم بدفع ما تبقى من العقد .
وأشار في حديثه لقناة الإخبارية إلى أنه سبق أن تم مساعدة مواطنين من ذوي الحالات الاستثنائية من خلال البرنامج؛ انطبقت عليهم الشروط بعد أن أصبح عقد الإيجار الموحد سنداً تنفيذياً. مبيئاً أن ذلك تم بشكل إلكتروني .
وأطلقت الشبكة الإلكترونية "إيجار" رسمياً في 12 فبراير الماضي. وقد عملت وزارة الإسكان خلال الأشهر الماضية على عقد ورش عمل، غطت غالبية مناطق السعودية لتوعية الوسطاء العقاريين، وجمع اقتراحاتهم .
وتقدم شبكة "إيجار" العديد من المزايا الإلكترونية للمستأجر، مثل تيسير الدفعات الإيجارية وسدادها بخيارات عدة (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية)، من خلال نظام سداد البنكي الذي يغني عن سندات القبض والصرف؛ وهو ما يساعد المستأجر في إدارة مصاريفه وإدارة عمليات الادخار، والقدرة على الإيفاء بالتزاماته المالية بشكل أفضل، وإصدار بيانات إحصائية دقيقة عن قطاع الإيجار، تساعد المستثمر على اتخاذ قراره الاستثماري الأنجح، بما يحقق التوازن بين العرض والطلب .
يذكر أن برنامج "إيجار" إحدى مبادرات وزارة الإسكان ضمن برنامج الإسكان نحو تحقيق رؤية السعودية 2030م، التي منها تحسين أداء القطاع العقاري، ورفع مساهمته في الناتج المحلي، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، وتعزيز الثقة في اقتصاد السعودية .

65% من وظائف القطاعات المستهدفة بالتوطين للفتيات

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/10/30/article_1479696.html

"رنا حكيم من جدة"
قال فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة، إن نحو 65 في المائة من الوظائف التي تطرحها الشركات والمنشآت في القطاعات المزمع توطينها من نصيب الفتيات، وأعداد المتقدمين من الجنسين متساوية تقريباً، مشيرة إلى أنها تعمل على تدريب وتأهيل أكثر من 6000 شاب وفتاة، بمشاركة 100 شركة في القطاع الخاص لتسهيل توظيفهم بعد تلقيهم التدريب والمهارات المطلوبة بالتعاون مع جامعة جدة. وأوضح لـ "الاقتصادية" عبدالله آل طاوي، مدير عام فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة، أن الوزارة لمست حاجة السوق للكوادر المدربة ومن هنا جاءت الشراكة مع

جامعة جدة، وشدد في حديثه على أهمية تنافس أصحاب الأعمال لتقديم أعلى الرواتب للسعوديين لضمان برامج العودة، لافتاً إلى أن الفرص الوظيفية كثيرة وتتجاوز عشرات الآلاف، برواتب تبدأ من 5000 ريال وقد تصل إلى 8000 إلا أن الأهم من ذلك أن يثبت الشاب نفسه بالجد والاجتهاد.

من جانبه أوضح الدكتور عدنان الحميدان، مدير جامعة جدة، أن جامعة جدة اتخذت المبادرة بالتعاون مع وزارة العمل ومحافظة جدة لتدريب وتأهيل المختصين في مجال البصريات نظراً لندرة السعوديين المختصين في المجال، وذلك من خلال أربع فئات تبدأ بالتأهيل في مجال البيع وحتى الحصول على دبلوم مهني معتمد في المجال، وبدأت الجامعة بتدريب البانعين لمدة أسبوعين، وسيبدأ تأهيل الشباب للمرحلتين الثانية والثالثة حتى يحصلوا على الدبلوم المعتمد من الجامعة للعمل في المستشفيات والمحال المختصة، ويفتح المجال كذلك للحصول على درجة البكالوريوس ابتداء من العام المقبل. وأشار إلى أن التقديم على البرنامج متاح للراغبين في الانخراط في سوق العمل من خلال الموقع الإلكتروني على مدار العام، حيث صممت البرامج بناء على احتياج الشركات وسوق العمل، لافتاً إلى أن البرنامج مجاني لمدة عامين، وقد يستمر لفترة أطول لتحقيق التوظيف.

يذكر أن البرنامج سيوفر وظائف في 16 مجالاً للتوطين، يقتصر العمل فيها على المواطنين والمواطنات في محال السيارات، ومحال الذهب، والأجهزة والمعدات الطبية، والحلويات، إضافة إلى مواد الأعمار والبناء، وبيع وصيانة الجولات، ومحال قطع غيار السيارات، وتأجير السيارات، ومحال الملابس الجاهزة، وملابس الأطفال والمستلزمات الرجالية، والأواني المنزلية، الأجهزة الكهربائية، والساعات، والنظارات، والسجاد بكل أنواعه، والدراجات النارية. ويتضمن البرنامج التدريب في المهن المستهدفة لثلاثة مستويات تدريبية يوزع المتدربون عليها وفق معايير محددة، حيث يشمل المستوى الأول مرحلة التدريب الأساسية وتكون مدتها 24 يوماً ما بين تدريب علمي وميداني، والمستوى الثاني المرحلة المتقدمة، وتكون مدتها 12 يوماً ما بين تدريب علمي وميداني، فيما يشمل المستوى الثالث مرحلة المحترفين، ومدتها 12 يوماً، ما بين تدريب علمي وميداني.

ويعتبر برنامج الدبلوم في البصريات برنامجاً تأهلياً تدريبياً متخصصاً ومعتمداً من هيئة التخصصات الطبية من خلال 90 ساعة دراسة وتدريب، وسيتم تعميم هذا البرنامج على مستوى جامعات ومناطق المملكة لتخريج كوادر وطنية مختصة في مجال البصريات كأطباء وإخصائيين وفنيين وبانعين بمعدل 1200 مختص، من الجنسين، سنوياً، منهم 400 فني، ونحو 1000 بائع نظارات.

وتشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن هيئة الغذاء والدواء إلى أن تدني مستوى الخدمات والصحة في القطاع وصل لأكثر من 78 في المائة في قطاع البصريات، وأقل من 81 في المائة في جودة العدسات المبيعة، وهي نسبة كبيرة، علاوة على أن 60 في المائة من النظارات بالسوق مقلدة، و80 في المائة من المحال تعمل بلا ترخيص أو سجلات، بسبب عدم وجود السعوديين.



«السعودية» ترحب بالإجراءات المتخذة من الدول الأعضاء في

مركز استهداف تمويل الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 صفر 1440 هـ - 31 أكتوبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4609827>

لرياض - «الحياة» | منذ 3 ساعات في 31 أكتوبر 2018 - آخر تحديث في 31 أكتوبر 2018 / 01:12
ترأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس (الثلاثاء)، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي بدء الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضامين الاتصالات الهاتفية مع رئيس روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين، ورئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون، ورئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي، ومستشارة

جمهورية ألمانيا الاتحادية الدكتورة أنجيلا ميركل، وما جرى خلالها من بحث لتطورات الأحداث واستعراض للعلاقات الثنائية وسبل تطويرها في المجالات كافة.

كما أطلع الملك المجلس على فحوى الرسالة التي بعثها إلى رئيس وزراء ماليزيا الدكتور مهاتير محمد، ونتائج اللقاءات والمباحثات التي جرت خلال الأسبوع مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة ومبعوثيهم وهم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية الملك عبدالله الثاني بن الحسين، ورئيس جمهورية الغابون لي بونغو أونديمبا، ورئيس جمهورية السنغال مكي سال، ونائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ورئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية عمران خان، ورئيس وزراء الجمهورية اللبنانية سعد الحريري، وما تم أثناءها من استعراض لأفاق ومجالات التعاون وتعزيزها، بالإضافة إلى بحث مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم. وأشار مجلس الوزراء إلى ما تطرق إليه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة الأمير محمد بن سلمان خلال مشاركته في الجلسة الحوارية ضمن أعمال منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار 2018 في الرياض، بحضور مجموعة من رؤساء الدول ونخبة من الشخصيات المهمة من مختلف دول العالم، من تأكيد بأن المملكة اتخذت خطوات كبيرة جداً في تطوير الاقتصاد السعودي وتنميته خلال السنوات الثلاث الماضية، وفي مجال حوكمة وإعادة هيكلة الكثير من القطاعات، وإبراز لما حققته ميزانية المملكة من نمو مطرد، وتقدم مركزها في التنافسية العالمي، وأن كل مشاريعها وإصلاحاتها، وحربها على التطرف والإرهاب مستمرة ولن تتوقف بإذن الله، وكذلك التحسُّن في نشاط المجالات الثقافية والرياضية والترفيهية، وما تزخر به منطقة الشرق الأوسط من مشروعات حاضرة ومستقبلية وما ينتظرها من إنجازاتٍ ضخمة ستجعلها في مقدمة مصاف دول العالم بمشيئة الله. وأوضح وزير الإعلام الدكتور عواد العواد، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن المجلس نوه بما اشتملت عليه أعمال منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار 2018 التي نظمها صندوق الاستثمارات العامة للعام الثاني؛ بمشاركة العديد من رجال أعمال ومدراء تنفيذيين للشركات ومحللين اقتصاديين من مختلف دول العالم، ومن ذلك الإطلاق المبني لـ «برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية» وهو أحد أبرز برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، وما تم توقيعه من مذكرات واتفاقيات استثمارية ضخمة في مجالات متعددة بقيمة تقارب 60 بليون دولار، الأمر الذي يؤكد الثقة في اقتصاد المملكة ويعكس قوته ومثابته إقليمياً وعالمياً.

كما تناول مجلس الوزراء المكانة التي وصل إليها الاقتصاد في المملكة التي تؤكد النتائج الإيجابية للتدابير الإصلاحية التي بذلتها حكومة المملكة، والجهود الجبارة التي بُذلت ليصل الاقتصاد إلى وضع متقدم مقارنة باقتصادات الدول الأخرى، مشيراً في هذا السياق إلى ما حققته الإيرادات غير النفطية حتى نهاية الربع الثالث من نمو بنسبة (48 في المئة) مقارنةً بالفترة المماثلة من العام الماضي، وما حققه الإنفاق الحكومي حتى نهاية الربع الثالث من نمو بنسبة 25 في المئة مقارنةً بالفترة المماثلة من العام الماضي، والذي أسهم بشكل فعال في دعم النمو الاقتصادي. وبارك المجلس اكتمال منظومة القضاء المتخصص إثر إطلاق أعمال المحاكم والدوائر العمالية ومباشرة أعمالها، وذلك تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين بتطوير مرفق القضاء، ووفقاً لما نص عليه نظام القضاء وآلية العمل التنفيذية، مشيداً المجلس باكتمال انتقال اختصاص النظر في القضايا العمالية إلى القضاء العام. وبين أن مجلس الوزراء، استعرض إثر ذلك مستجدات الأوضاع والأحداث وتطوراتها في المنطقة والعالم، معرباً عن ترحيبه بالإجراءات المتخذة من الدول الأعضاء في مركز استهداف تمويل الإرهاب، المتضمنة تصنيف عدد تسعة أسماء لأفراد مرتبطين بطالبان من ضمنهم مقدمو تسهيلات إيرانيون، وكذلك تصنيف المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين لأربعة أسماء تقدم الرعاية والدعم المالي والمادي لأنشطة إيران التخريبية الإرهابية والذي يعد جهداً مشتركاً وقوياً لتوسيع وتعزيز تعاون الدول الأعضاء لمكافحة تمويل الإرهاب وتنسيق جهود وقف تمويله، وتبادل المعلومات، ورفع قدرات الدول الأعضاء لاستهداف شبكات التمويل والأنشطة ذات الصلة التي تشكل مخاطر على الأمن الوطني للدول الأعضاء في المركز.

وتطرق المجلس إلى تأكيد المملكة تعاونها الكامل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحقيق كل ما فيه خير للبشرية وما يصبو إليه الجميع من أمن واستقرار وتنمية، والاستمرار في أداء دورها الإنساني والسياسي والاقتصادي بحس المسؤولية، وبما تمليه عليها مكانتها الإسلامية والعالمية، ودعم تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، ومن ذلك مبادرة المملكة في الإعفاء من الديون للدول الأقل نمواً من خلال تنازلها عن أكثر من 6 بلايين دولار من ديونها المستحقة للدول الفقيرة. وجدد مجلس الوزراء ما عبرت عنه المملكة من إدانة لما يتعرض له المسلمون الروهينجيون في ولاية راخين والأقليات الأخرى في ولاية كاتشين شان والمناطق الأخرى في شمال ميانمار من مجازر إرهابية واعتداءات

وحشية وإبادة جماعية، مما يمثل صورة من أسوأ صور الإرهاب وحشية ودموية ضد الأقلية المسلمة وغيرها من الأقليات، وتأكيد دعوة المملكة إلى التحرك العاجل لوقف أعمال العنف، وتلك الممارسات الوحشية وإعطاء أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار حقوقها دون تمييز أو تصنيف عرقي.

كما عبر المجلس عن إدانة المملكة بأشد العبارات لحادث إطلاق النار بمدينة بيتسبرج بولاية بنسلفانيا الأمريكية، والهجوم ببلدة الجفرة جنوب ليبيا والتفجيرين الانتحاريين بالعاصمة التونسية والعاصمة الأفغانية، وما نتج عنها من سقوط عدد من القتلى والجرحى، وتأكيد رفض المملكة لمثل هذه الأعمال الإجرامية، وما تعكسه من فكر متطرف، مقدماً التعازي والمواساة لأسر الضحايا ولحكومات وشعوب تلك الدول، والتمنيات للمصابين بالشفاء العاجل.

وفي الشأن المحلي، ثمن مجلس الوزراء ما توليه المملكة من عناية واهتمام بكل ما يخدم الإسلام والمسلمين ويحقق مصالحهم مشيراً في هذا الصدد إلى الرعاية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين لأعمال مؤتمر مجلس الفقه الإسلامي الدولي الذي تستضيفه الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، مما يمثل امتداداً للدور العظيم الذي يضطلع به - رعاه الله - لخدمة الإسلام، ودعم العلم والعلماء والبحوث التي تسهم في خدمة المسلمين في حياتهم المعاصرة.

وأفاد الدكتور عواد العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وانتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير النقل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومتها كل من جمهورية اليونان، وجمهورية قبرص في مجال خدمات النقل الجوي، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعيتين، لاستكمال الإجراءات النظامية. انياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الأسترالي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ووزارة التجارة والسياحة والاستثمار في أستراليا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

تهيئة بيئة القضاء العمالي

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العدل في شأن تهيئة بيئة القضاء العمالي، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (3 - 38/73 د) وتاريخ 29-11-1438 هـ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (10/47) وتاريخ 22-4-1439 هـ، ورقم (54/215) وتاريخ 28-1-1440 هـ، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

1- يجب في الدعوى العمالية، أن يسبق رفعها أمام المحكمة العمالية، التقدم إلى مكتب العمل - الذي يقع مكان العمل في دائرة اختصاصه - ليتخذ الإجراءات اللازمة لتسوية النزاع ودياً، ويصدر وزير العمل والتنمية الاجتماعية - بالتنسيق مع وزير العدل - القواعد المنظمة لذلك.

2- يعمل بما ورد في الفقرة (1) من هذا البند لمدة (ثلاث) سنوات اعتباراً من مباشرة المحاكم العمالية اختصاصاتها.

3- إضافة فقرة إلى المادة (41) من نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 22-1-

1435 هـ، وإضافة مادتين إلى نظام العمل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 23-8-1426 هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/46) وتاريخ 5-6-1436 هـ، وذلك على النحو الموضح في القرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. نقل نشاط مطاحن الدقيق إلى الشركات

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للحبوب، وبعد الاطلاع على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (8 - 40/2 د) وتاريخ 8-1-1440 هـ، ورقم (8-40/5 د) وتاريخ 29-1-1440 هـ، قرر مجلس الوزراء قيام اللجنة المتخصصة لتخصيص المطاحن بنقل الأصول والحقوق والالتزامات ذات العلاقة بنشاط مطاحن الدقيق إلى الشركات التي أنشأها صندوق الاستثمارات العامة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (35) وتاريخ 27-1-1437 هـ، وذلك وفقاً لما تقرره اللجنة مع بقاء ملكية الأراضي والصوامع للحكومة (الهيئة العامة لعقارات الدولة) وعدد من الترتيبات في هذا الشأن.

خامساً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (55/216) وتاريخ 29-1-1440 هـ، وبعد الاطلاع على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (21-39/46 د) وتاريخ 24-8-1439 هـ، ورقم (1-39/63 د) وتاريخ 2-12-1439 هـ، قرر مجلس الوزراء تعديل المادتين (الرابعة) و(الخامسة) من نظام الاتصالات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/12) وتاريخ 12-3-1422 هـ، لتصبحا بالنص الآتي:

«المادة الرابعة: لا يجوز تقديم خدمات الاتصالات الخاصة بالهاتف الجوال إلا عن طريق شركات مساهمة تطرح أسهمها للاكتتاب العام.

المادة الخامسة: يخضع الترخيص لتقديم خدمات الاتصالات الخاصة بالهاتف الجوال لموافقة مجلس الوزراء». وأعد مرسوم ملكي بذلك.

ترقيات على المرتبة الـ14

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبة الرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

رقية إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم أبو عباة إلى وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.
ترقية عبدالعزيز بن فالح بن دايل آل سلطان إلى وظيفة (مدير عام الإدارة القانونية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة النقل.
ترقية أحمد بن محمد بن أحمد المنصوري إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.

وأطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.



«هدف» يدعم كلف حضانة أطفال المرأة السعودية العاملة 4

سنوات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 صفر 1440 هـ - 31 أكتوبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4609725>

الرياض - «الحياة» | منذ 10 ساعات في 30 أكتوبر 2018 - آخر تحديث في 30 أكتوبر 2018 / 19:37
أجرى صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) تعديلاً على شروط الالتحاق وآلية الدعم، في برنامج دعم مراكز حضانة الأطفال للمرأة العاملة (قرة)، يتضمن دعم الصندوق كلف حضانة الأطفال للمرأة السعودية العاملة في سوق العمل لمدة أربع سنوات للمستفيدة الواحدة، لحضانة طفلين في حد أقصى حتى بلوغهما عمر ست سنوات.
ووفقاً للتعديل الذي أجراه «هدف» على البرنامج، فإن الصندوق يسهم في تغطية جزء من كلفة ضيافات الأطفال على النحو التالي: السنة الأولى: يسهم الصندوق بتغطية 800 ريال من كلفة ضيافة الأطفال في حد أقصى للطفل الواحد، وفي السنة الثانية يسهم في تغطية 600 ريال من الكلفة في حد أقصى للطفل الواحد، وفي الثالثة يسهم في تغطية 500 ريال، وفي السنة الرابعة يسهم في تغطية 400 ريال من كلفة ضيافة الأطفال في حد أقصى للطفل الواحد.
ويُعد برنامج دعم مراكز ضيافة الأطفال للمرأة العاملة مبادرة من صندوق تنمية الموارد البشرية، لدعم الكوادر النسائية الوطنية في سوق العمل والاستقرار فيه، عبر تسجيل أطفالهن في خدمة ضيافة الأطفال المرخصة، ويهدف البرنامج إلى زيادة نسبة النساء السعوديات العاملات في القطاع الخاص، والإسهام في استقرار النساء السعوديات في وظائفهن، وإيجاد حلول مبسطة للأمهات السعوديات العاملات في القطاع الخاص، وتحسين وتطوير بيئة وخدمات قطاع ضيافة الأطفال، ويغطي البرنامج جميع مناطق المملكة بحسب المراكز المرخصة في كل منطقة.
ويمكن للمرأة العاملة السعودية الالتحاق والتسجيل في البرنامج من خلال زيارة الموقع الإلكتروني على الرابط :

www.qurrah.sa

«العدل» تنهي قرارات تعيين 191 امرأة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 صفر 1439 هـ - 31 أكتوبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4609695>

الرياض - «الحياة» | منذ 13 ساعة في 30 أكتوبر 2018 - آخر تحديث في 30 أكتوبر 2018 / 16:57
أعلنت وزارة العدل إنهاء إصدار قرارات تعيين 191 موظفة، ممن تقدمن للمسابقة الوظيفية النسائية لوظائف (باحثة اجتماعية، باحثة شرعية، باحثة قانونية، مساعدة إدارية، ومطورة برامج أول) بالمرتبة الثامنة.
وقالت الوزارة اليوم (الثلاثاء)، إنها أعدت لجميع الموظفين برنامجاً تعريفياً وتدريبياً، يبدأ يوم الأحد 26 صفر 1440 هـ. وحثت الموظفين على سرعة المراجعة لاستلام قرار التعيين وإكمال ما يلزم حيال المباشرة والبرنامج التدريبي، حسب المقررات التالية: (المعينات بمحافظة جدة يراجعن المحكمة العامة بجدة، المعينات بمكة المكرمة يراجعن فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة، المعينات بالمدينة المنورة يراجعن فرع الوزارة بالمدينة المنورة، المعينات في منطقة الرياض فتكون المراجعة للإدارة العامة للموارد البشرية في ديوان الوزارة بالدور السادس).
ولفتت إلى أن التعيينات تأتي دعماً للمرافق العدلية بما تحتاجه من كوادر نسائية مؤهلة وفقاً لتوجيهات الوزير الشيخ الدكتور وليد الصمعاني، وذلك لتقديم الخدمات المتميزة للمستفيدات من المرافق القضائية والتوثيقية.



مسلمو الروهينغا تعرضوا لأسوأ صور الإرهاب وحشية ودموية

مجلس الوزراء: الأرقام تؤكد إيجابية الإصلاحات الاقتصادية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 صفر 1440 هـ - 31 سبتمبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1714462>

«الرياض - واس»
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الثلاثاء، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي بدء الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضامين الاتصالات الهاتفية مع فخامة الرئيس فلاديمير بوتين رئيس روسيا الاتحادية، وفخامة الرئيس إيمانويل ماكرون رئيس الجمهورية الفرنسية، ودولة رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي، ودولة مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية د. أنجيلا ميركل، وما جرى خلالها من بحث لتطورات الأحداث واستعراض للعلاقات الثنائية وسبل تطويرها في المجالات كافة.
كما أطلع الملك المفدى المجلس على فحوى الرسالة التي بعثها إلى دولة رئيس وزراء ماليزيا د. مهاتير محمد، ونتائج اللقاءات والمباحثات التي جرت خلال الأسبوع مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة ومبعوثيهم وهم، جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس علي بونغو أونديمبا رئيس جمهورية الجابون، وفخامة الرئيس ماكي سال رئيس جمهورية السنغال، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين، ودولة رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية عمران خان، ودولة رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية سعد الحريري، وما تم أثناءها من استعراض لأفاق ومجالات التعاون وتعزيزها، بالإضافة إلى بحث مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم.

كلمة ولي العهد

وأشار مجلس الوزراء إلى ما تطرق إليه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة خلال مشاركته في الجلسة الحوارية ضمن أعمال منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار 2018م في الرياض، بحضور مجموعة من رؤساء الدول ونخبة من الشخصيات المهمة من مختلف دول العالم، من تأكيد بأن المملكة اتخذت خطوات كبيرة جدا في تطوير الاقتصاد السعودي وتنميته خلال السنوات الثلاث الماضية، وفي مجال حوكمة وإعادة هيكلة الكثير من القطاعات، وإبراز لما حقته ميزانية المملكة من نمو مضطرد، وتقدم مركزها في التنافسية العالمي، وأن كل مشاريعها وإصلاحاتها، وحربها على التطرف والإرهاب مستمرة ولن تتوقف بإذن الله، وكذلك التحسن في نشاط المجالات الثقافية والرياضية والترفيهية، وما تزخر به منطقة الشرق الأوسط من مشروعات حاضرة ومستقبلية وما ينتظرها من إنجازات ضخمة ستجعلها في مقدمة مصاف دول العالم بمشيئة الله.

منتدى مبادرة المستقبل

وأوضح وزير الإعلام د. عواد بن صالح العواد أن المجلس نوه بما اشتملت عليه أعمال منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار 2018 التي نظمتها صندوق الاستثمارات العامة للعام الثاني؛ بمشاركة العديد من رجال أعمال ومدبرين تنفيذيين للشركات ومحللين اقتصاديين من مختلف دول العالم، ومن ذلك الإطلاق المبدئي لـ"برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" وهو أحد أبرز برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، وما تم توقيعه من مذكرات واتفاقيات استثمارية ضخمة في مجالات متعددة بقيمة تقارب 60 مليار دولار، الأمر الذي يؤكد الثقة في اقتصاد المملكة ويعكس قوته ومثابته إقليمياً وعالمياً.

نجاح التدابير الإصلاحية

كما تناول مجلس الوزراء المكانة التي وصل إليها الاقتصاد في المملكة التي تؤكد النتائج الإيجابية للتدابير الإصلاحية التي بذلتها حكومة المملكة، والجهود الجبارة التي بذلت ليصل الاقتصاد إلى وضع متقدم مقارنة باقتصادات الدول الأخرى، مشيراً في هذا السياق إلى ما حققته الإيرادات غير النفطية حتى نهاية الربع الثالث من نمو بنسبة (48%) مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، وما حققه الإنفاق الحكومي حتى نهاية الربع الثالث من نمو بنسبة (25%) مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، والذي أسهم بشكل فعال في دعم النمو الاقتصادي.

القضاء المتخصص

وبارك المجلس اكتمال منظومة القضاء المتخصص إثر إطلاق أعمال المحاكم والدوائر العمالية ومباشرة أعمالها، وذلك تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- بتطوير مرفق القضاء، ووفقاً لما نص عليه نظام القضاء وآلية العمل التنفيذية، مشيداً بالمجلس باكتمال انتقال اختصاص النظر في القضايا العمالية إلى القضاء العام.

استهداف داعمي الإرهاب

وبيّن د. العواد أن مجلس الوزراء، استعرض إثر ذلك مستجدات الأوضاع والأحداث وتطوراتها في المنطقة والعالم، معرباً عن ترحيبه بالإجراءات المتخذة من الدول الأعضاء في مركز استهداف تمويل الإرهاب، المتضمنة تصنيف عدد (9) أسماء لأفراد مرتبطين بظالمان من ضمنهم مقدمو تسهيلات إيرانيين، وكذلك تصنيف المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين لأربعة أسماء تقدم الرعاية والدعم المالي والمادي لأنشطة إيران التخريبية الإرهابية. والذي يعد جهداً مشتركاً وقوياً لتوسيع وتعزيز تعاون الدول الأعضاء لمكافحة تمويل الإرهاب وتنسيق جهود وقف تمويله، وتبادل المعلومات، ورفع قدرات الدول الأعضاء لاستهداف شبكات التمويل والأنشطة ذات الصلة التي تشكل مخاطر على الأمن الوطني للدول الأعضاء في المركز.

دعم المملكة للتنمية

وتطرق المجلس إلى تأكيد المملكة تعاونها الكامل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحقيق كل ما فيه خير للبشرية وما يصبو إليه الجميع من أمن واستقرار وتنمية، والاستمرار في أداء دورها الإنساني والسياسي والاقتصادي بحس المسؤولية، وبما تمليه عليها مكانتها الإسلامية والعالمية، ودعم تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، ومن ذلك مبادرة المملكة في الإعفاء من الديون للدول الأقل نمواً من خلال تنازلها عن أكثر من 6 مليارات دولار من ديونها المستحقة للدول الفقيرة.

معاناة الروهينغا

وجدد مجلس الوزراء ما عبرت عنه المملكة من إدانة لما يتعرض له المسلمون الروهينغيون في ولاية راخين والأقليات الأخرى في ولاية كاتشين شان والمناطق الأخرى في شمال ميانمار من مجازر إرهابية واعتداءات وحشية وإبادة

جماعية، مما يمثل صورة من أسوأ صور الإرهاب وحشية ودموية ضد الأقلية المسلمة وغيرها من الأقليات، وتأكيد دعوة المملكة إلى التحرك العاجل لوقف أعمال العنف، وتلك الممارسات الوحشية وإعطاء أقلية الروهينجا المسلمة في ميانمار حقوقها دون تمييز أو تصنيف عرقي.

إدانة العنف

كما عبر المجلس عن إدانة المملكة بأشد العبارات لحادث إطلاق النار بمدينة بيتسبرج بولاية بنسلفانيا الأمريكية، والهجوم ببلدة الجفرة جنوب ليبيا والتفجيرين الانتحاريين بالعاصمة التونسية والعاصمة الأفغانية، وما نتج عنها من سقوط عدد من القتلى والجرحى، وتأكيد رفض المملكة لمثل هذه الأعمال الإجرامية، وما تعكسه من فكر متطرف، مقدماً التعازي والمواساة لأسر الضحايا ولحكومات وشعوب تلك الدول، والتمنيات للمصابين بالشفاء العاجل.

مؤتمر مجلس الفقه الإسلامي

وفي الشأن المحلي، ثمن مجلس الوزراء ما توليه المملكة من عناية واهتمام بكل ما يخدم الإسلام والمسلمين ويحقق مصالحهم مشيراً في هذا الصدد إلى الرعاية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- لأعمال مؤتمر مجلس الفقه الإسلامي الدولي الذي تستضيفه الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، مما يمثل امتداداً للدور العظيم الذي يضطلع به -رعاه الله- لخدمة الإسلام، ودعم العلم والعلماء والبحوث التي تسهم في خدمة المسلمين في حياتهم المعاصرة.

ملكية أراضي المطاحن والصوامع

وأفاد د. عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للحبوب، وبعد الاطلاع على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (8 - 2 / 40 د) وتاريخ 8 / 1 / 1440 هـ، ورقم (8 - 5 / 40 / د) وتاريخ 29 / 1 / 1440 هـ، قرر مجلس الوزراء قيام اللجنة المتخصصة لتخصيص المطاحن بنقل الأصول والحقوق والالتزامات ذات العلاقة بنشاط مطاحن الدقيق إلى الشركات التي أنشأها صندوق الاستثمارات العامة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (35) وتاريخ 27 / 1 / 1437 هـ، وذلك وفقاً لما تقرره اللجنة، مع بقاء ملكية الأراضي والصوامع للحكومة (الهيئة العامة لعقارات الدولة)، وعدد من الترتيبات في هذا الشأن.

تعديل نظام الاتصالات

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (216 / 55) وتاريخ 29 / 1 / 1440 هـ، وبعد الاطلاع على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (21 - 46 / 39 د) وتاريخ 24 / 8 / 1439 هـ، ورقم (1 - 63 / 39 د) وتاريخ 2 / 2 / 1439 هـ، قرر مجلس الوزراء تعديل المادتين (الرابعة) و(الخامسة) من نظام الاتصالات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 12) وتاريخ 12 / 3 / 1422 هـ، لتصبحا بالنص الآتي:

-المادة الرابعة: لا يجوز تقديم خدمات الاتصالات الخاصة بالهاتف الجوال إلا عن طريق شركات مساهمة تطرح أسهمها للاكتتاب العام.

• المادة الخامسة: يخضع الترخيص لتقديم خدمات الاتصالات الخاصة بالهاتف الجوال لموافقة مجلس الوزراء."

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

وأطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

تهيئة بيئة القضاء العمالي

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير العدل، في شأن تهيئة بيئة القضاء العمالي، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (3 - 73 / 38 د) وتاريخ 29 / 11 / 1438 هـ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (47 / 10) وتاريخ 22 / 4 / 1439 هـ، ورقم (215 / 54) وتاريخ 1 / 1 / 1440 هـ، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

1- يجب في الدعوى العمالية، أن يسبق رفعها أمام المحكمة العمالية، التقدم إلى مكتب العمل - الذي يقع مكان العمل في دائرة اختصاصه - لیتخذ الإجراءات اللازمة لتسوية النزاع ودياً، ويصدر وزير العمل والتنمية الاجتماعية - بالتنسيق مع وزير العدل - القواعد المنظمة لذلك.

2- يعمل بما ورد في الفقرة (1) من هذا البند لمدة (ثلاث) سنوات اعتباراً من مباشرة المحاكم العمالية اختصاصاتها.

3- إضافة فقرة إلى المادة (الحادية والأربعين) من نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 1) وتاريخ 22 / 1 / 1435 هـ، وإضافة مادتين إلى نظام العمل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 51) وتاريخ 23 / 8 / 1426 هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم (م / 46) وتاريخ 6 / 6 / 1436 هـ، وذلك على النحو الموضح في القرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

مذكرات تعاون مع اليونان وأستراليا

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير النقل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني -أو من ينيبه- بالتوقيع على مشروع اتفاقيتين بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومتَي كل من جمهورية اليونان، وجمهورية قبرص في مجال خدمات النقل الجوي، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين، لاستكمال الإجراءات النظامية. كما وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الأسترالي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ووزارة التجارة والسياحة والاستثمار في أستراليا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ترقيات للمرتبة الـ 14

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبة الرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:
ترقية إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم أبو عباة إلى وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.
ترقية عبدالعزيز بن فالح بن دايل آل سلطان إلى وظيفة (مدير عام الإدارة القانونية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة النقل.
ترقية أحمد بن محمد بن أحمد المنصورى إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.



«العمل» تحقق في فصل 250 سعوديا وسعودية في يوم واحد!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 صفر 1440هـ - 31 أكتوبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1682378>

حسين هزازي (جدة @okaz online)

أكدت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» أن فرع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة، فتح تحقيقا في شكوى جماعية بالفصل التعسفي في يوم واحد، طال 250 موظفاً وموظفة سعوديين، من إحدى الشركات في جدة. وأوضحت المصادر: «تم استدعاؤهم وإحالة المعاملة إلى إدارة التسوية في العمل لإكمال الاختصاص.» من جانبهم، شرح عدد من الموظفين المفصولين الذين التقنهم «عكاظ» أسس تفاصيل شكواهم، زاعمين أن الشركة استغللتهم في العمل في مشروع أو شكت على الانتهاء منه، وألزمهم بتوقيع ملحق لعقودهم السابقة لتجيز للشركة إنهاء خدماتهم دون أي تعويضات أو إنذار في حال انتهاء المشروع. وقالوا إن من رفضوا التوقيع صدرت بحقهم قرارات إنهاء خدماتهم دون فترة إنذار، مما يخالف المادة ٧٧ لنظام العمل والعمال، فيما من وقع على الملحق لم يكن في علم أحدهم أن المشروع قاب قوسين أو أدنى على الانتهاء، مما حدا بهم إلى التوقيع لتفادي الفصل. وأوضحوا أن تاريخ انتهاء المشروع هو نفس تاريخ التوقيع على ملحق العقد الإضافي، لافتين إلى أن الشركة فاجأتهم بعد يومين من التوقيع -حسب قولهم-، بإنهاء خدماتهم دون أي تعويضات، رغم أن بعضهم أمضى في عمله فترة تتجاوز الـ 4 والـ 5 سنوات، وبعضهم يعمل منذ 7 سنوات. واستغرب المتضررون من عدم تحويلهم إلى المشغل الجديد للمشروع مثلما معمول به لدى الشركات المشغلة في حال انتهاء عقد المشروع معها.

تدشين المحكمة العمالية بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 22 صفر 1440 هـ - 31 أكتوبر 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=351538&CategoryID=5

المدينة المنورة: علي العمري 30-10-2018 9:35 PM
فتحت المحكمة العمالية بالمدينة المنورة أبوابها، أمس، إيذانا ببدء استقبال القضايا العمالية في المنطقة، لتكون بذلك المحكمة المختصة في النزاعات العمالية. وكان رئيس المحكمة العمالية بالمدينة المنورة الدكتور فهد عبدالله الحمد، أمس، دشّن مقر المحكمة العمالية بالمنطقة.
وبيّن الحمد أن المحكمة العمالية تختص بالنظر في الدعاوى المتعلقة بنظام العمل والقضايا العمالية، المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق، وإصابات العمل والتعويض عنها، والمنازعات المتعلقة بمخالفات أصحاب العمل والجزاءات التأديبية، وكذلك المنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل، ونظام التأمينات الاجتماعية.



«الشورى» يناقش «النقل المدرسي» لإيقاف حوادث الطلبة

والمعلمات.. الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1440 هـ - 1 أكتوبر 2018م

<http://www.alhayat.com/article/4609856>

الرياض – نجود سجدي منذ 13 ساعة في 31 أكتوبر 2018 - آخر تحديث في 31 أكتوبر 2018 / 17:11
على رغم كل التصريحات والقرارات والخطط حول سلامة النقل المدرسي، إلا أن الحوادث تواصلت مختطفة ضحايا من الطلاب والطالبات في حافلات المدارس إضافة إلى المعلمات اللواتي يعملن في المناطق النائية، ما دعا عضوا مجلس الشورى الدكتورة حنان الاحمدي والدكتور محمد النقادي، إلى طرح مشروع «نظام النقل المدرسي»، لمناقشته تحت قبة المجلس الأسبوع المقبل.

ويهدف المشروع المقترح إلى تعزيز سلامة الطلاب والمعلمات أثناء نقلهم من وإلى المدرسة، وقد نوقش مسبقاً على خلفية حوادث مشابهة راح ضحيتها طلبة، ما دفع الاحمدي لطرح هذا المشروع، مؤكداً «الحاجة الماسة لإيجاد نظام يتضمن اشتراطات على السائقين والمركبات واشتراطات أخرى لعمليات الإركاب والتنزيل» بحسب قولها. وتضمن النظام الاشتراطات على السائقين، ومنها اجتياز الفحوص الطبية وإجراء اختبارات مهنية أخرى، بحيث لا يكفيه حمل رخصة القيادة فحسب، ويتميز النظام بأنه يغطي جميع أنماط المدارس وجميع المستفيدين، سواء الطلاب في المدارس الحكومية أو الأهلية أو العالمية، من خلال تحديد نماذج للحافلات وفق اشتراطات السلامة التي لوحظ أنها غير مطبقة حالياً في كثير من حافلات النقل الخاصة. واشتراط النظام وجود مرافق أو مرافقة في الحافلات، خصوصاً للطلاب الذين تقل أعمارهم عن 12 عاماً، الأمر الذي لا يُعد ملزماً حالياً لدى مشغلي النقل المدرسي.

وركزت مواد النظام على سلامة نقل الطلبة وتشكيل لجنة دائمة في كل منطقة إدارية تكون مهمتها تنسيق القضايا المتعلقة في النقل المدرسي، فيما تحدد هذه اللجنة بالتنسيق مع إدارة المرور والبلدية مسارات الحافلات على الطرق ووضع اللوحات الإرشادية الخاصة في النقل المدرسي، وجميع الاشتراطات اللازمة للنقل المدرسي الآمن، فيما تتابع هذه اللجنة

وبالتنسيق مع إدارة المرور رصد وضبط الحافلات والسائقين المخالفين ومراقبة التزام الأنظمة. وأسند النظام لهيئة النقل العام مهمة تطوير وتحديث التشريعات الخاصة في النقل ومتابعة تنفيذها، بينما تختص وزارة التعليم بأعمال التنظيم والإشراف للنقل المدرسي. وألزم المشروع المدارس كافة توفير خدمة النقل المدرسي لطلبتها ومعلماتها، سواءً أكان ذلك من خلال التشغيل الذاتي أو بالاستعانة في مشغل خارجي.

وبحسب المواد المقترحة لا يجوز مزاولة نشاط النقل المدرسي ما لم تحصل المنشأة والمشغلين على تصريح واعتماد من هيئة النقل، وأيضاً لا يجوز لأي مشغل توظيف أو الاستعانة في شخص للعمل سائق حافلة مدرسية ما لم يكن حاصلاً على تصريح مزاول من وزارة التعليم.

وشدد نظام النقل المدرسي على التزام نقل ذوي الاحتياجات الخاصة من الفئات المستهدفة في هذا النظام، وتوفير التجهيزات والمواصفات اللازمة لسلامتهم وراحتهم.

تربويان يطالبان بـ«حلول صارمة» لوقف حالات الموت
دعت المعلمة مشرفة النشاط المرشودة، وكلاء المدارس إلى ضرورة وضع حد «للمآسي المتكررة وحالات الموت المفاجئ لأطفال يودعون أسرهم صباحاً طلباً للعلم، فيخرجون من ذمة الأهل إلى ذمة المدرسة التي يحدث في محيطها الخلل»، مشددة على ضرورة إيجاد «حلول صارمة لوقف حالات الموت، بوجود سائقين مدربين على الأمن والسلامة للأطفال قبل التحاقهم في وظيفتهم.»

واقترحت المرشودة إيجاد مشرفات لحافلات الإناث، وكذلك مشرفين في حافلات الطلاب الذكور، لضمان سلامة الطلبة حتى وصولهم إلى المدارس وخروجهم منها. وطالبت بعدم انتظار الوزارة «بل يجب أن يتحرك كل وكيل وينظر في حال وسائل النقل الخاصة في المدرسة ويحاول حلها.»

وذكرت أن وجود مشرفات في الحافلات المدرسية في قطاع التعليم الحكومي في مدارس البنات كان إلزامياً، «إلا أنه نظراً للكلفة الزائدة في تخصيص موازنة لرواتب المشرفات؛ تم الاستغناء عنهن». وشددت على ضرورة أن تتخذ وزارة التعليم خطوة في التواصل مع جميع سائقي الحافلات بحيث يتم توقيعهم على تعليمات السلامة للحافلة، التي تتضمن ترقب الطلاب والطالبات، والتشديد على مسؤولية المراقبين والمراقبات في المدارس من خلال تتبع حالات الغياب. من جانبه، قال المستشار التربوي عبدالرحمن العامري إن «مجلس الشورى بحاجة إلى تسريع آلية العمل في دراسة قرارات ذات أهمية تتعلق في سلامة، بل حياة أعلى ثروة وطنية هي المستقبل المأمول والذي نعمل الآن ونخطط من أجله.»

وأقترح العامري على الوزارة في حال تحصيل رسوم نقل مدرسي «أن تكون رمزية، وليس لتغطية كلف التشغيل والصيانة، أو حتى جزء منها، إضافة إلى الارتقاء في مستوى الخدمة المقدمة، والتركيز على تعزيز جانب التربية والرقابة، حتى لا يصبح النقل مكاناً لممارسة التنمر أو اكتساب سلوكيات خاطئة، بسبب غياب الرقابة المدرسية.» وأضاف «تعاني وزارة التعليم من حجم مشاريعها الكبيرة، والتي تتنوع بين تطوير المناهج، وبناء المدارس وصيانتها، وتدريب الكوادر، إضافة إلى السعي للتوافق والاندماج مع الخطط والبرامج الاقتصادية الطموحة للدولة، وكل ذلك يحتاج إلى دعم مالي تديره الوزارة وجهات تنفيذ تشرف على عملها، وتقيم مخرجات، وهنا تكمن الفائدة من وجود القطاع الخاص باعتباره شريكاً استراتيجياً مهماً، إلا أن عامل الجودة في المخرجات والتنافسية السعريّة، وكذلك الخبرة والتخصص تشكل أكبر المعوقات، ولذلك تسعى الوزارة للحصول على قرارات وموافقات أو تشريعات من أجل تنفيذ برامج ذات الكلفة الكبيرة»، مؤكداً أن وسائل النقل المدرسي تحتاج إلى «تطوير وإعداد برنامج يستفيد بشكل فعال من الكوادر الإدارية التي تعمل في المدارس.»

«العدل» تحدد آلية رفع الدعاوى في المحاكم العمالية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1440 هـ - 1 نوفمبر 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4609846>

لرياض - «الحياة» | منذ 12 ساعة في 31 أكتوبر 2018 - آخر تحديث في 1 نوفمبر 2018 / 01:47
أعلنت وزارة العدل اليوم (الأربعاء)، عن آلية رفع الدعاوى في المحاكم العمالية، مصنفة تلك الآلية إلى ثلاثة أقسام، أولها الدعاوى العمالية الخاضعة لنظام العمل، ودعاوى العمالة المنزلية ومن في حكمهم، وأخيراً الدعاوى المتعلقة في شكاوى أصحاب العمل والعمال ضد القرارات الصادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتراك والتسجيل والتعويض.

وقالت الوزارة في بيان، إن الدعاوى العمالية الخاضعة لنظام العمل تمر في خطوتين، الأولى تقديم طلب من العامل أو صاحب العمل لمكتب العمل المختص مكاناً بإجراء التسوية الودية في شأن المنازعة العمالية وفقاً لما نصت عليه التوجيهات الصادرة بذلك من مجلس الوزراء، وتكون الفترة الزمنية المعطاة للصلح 21 يوماً، مفيدة بأنه بعد انقضاء المدة المحددة نظاماً ولم يتم الصلح؛ يرفع مكتب العمل المختص مكاناً المنازعة للمحاكم العمالية إلكترونياً، لتأخذ الدعوى مجراها القضائي.

وأوضحت أن دعاوى العمالة المنزلية ومن في حكمهم تمر كذلك في خطوتين، أولاهما رفع المنازعة من العامل أو صاحب العمل لدى لجنة الفصل في خلافات العمالة المنزلية ومن في حكمهم. وحددت الأنظمة مدة خمسة أيام للصلح، وإن لم تنته صلحاً، يكون أمام اللجنة 10 أيام لإصدار قرارها في النزاع، مشيرة إلى أن دعاوى العمالة المنزلية وفي حال لم تنته لدى اللجنة المختصة تستقبل المحكمة العمالية تظماً ممن صدر القرار ضده، بتقديم طلب الاعتراض على قرار اللجنة للمحاكم العمالية إلكترونياً، لتأخذ الدعوى مجراها القضائي.

وفيما يتعلق في شكاوى أصحاب العمل والعمال ضد القرارات الصادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتراك والتسجيل والتعويض، بينت الوزارة أن هذه النزاعات تمر في ثلاث مراحل، تتمثل الأولى بتقديم الطلب من العامل أو صاحب العمل لدى الجهاز المختص في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتتمثل الثانية في الاعتراض على القرار الصادر لدى الجهة المختصة في المؤسسة، ثم تدخل المنازعة مرحلة التظلم من عدم قبول الاعتراض المقدم للمؤسسة لدى المحاكم العمالية برفع الدعوى لدى المحكمة إلكترونياً.

وأشارت الوزارة إلى أن المحاكم العمالية تستقبل الاعتراض على القرارات الصادرة من لجان العمالة المنزلية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية داخل المحاكم، تمهيداً لإطلاق البوابة الإلكترونية المخصصة للنزاعات العمالية. المحكمة العمالية في الرياض التي افتتحت قبل أيام. (حساب وزارة العدل - تويتر)

المتداول على مواقع التواصل الاجتماعي لمعلم يعتدي على أحد الطلاب بالضرب المبرح أمير عسير يُوجه بشكل عاجل بالتحقيق في مقطع إحدى المدارس الخاصة بأبها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 صفر 1440 هـ - 1 نوفمبر 2018م
<http://www.alriyadh.com/1714721>

أبها - سلطان الأحمري
وجه أمير منطقة عسير صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز إدارة التعليم في المنطقة بالتحقيق السريع والعاجل في صحة المقطع المتداول على مواقع التواصل الاجتماعي لمعلم يعتدي على أحد الطلاب بإحدى المدارس الخاصة بمدينة أبها ، ورفع نتائج التحقيق لإمارة المنطقة تمهيدا لاتخاذ الإجراء المناسب.
وقال المشرف العام على الشؤون الإعلامية بمنطقة عسير المتحدث الرسمي لإمارة المنطقة سعد آل ثابت ، أن توجيه أمير منطقة عسير يهدف إلى إيضاح الحقائق ومعالجة الخلل وردع المتجاوز والحد من هذه الممارسات المخالفة لأنظمة وقوانين التعليم.
وأضاف آل ثابت ، أن إمارة منطقة عسير وحرصا منها على إيصال العملية التربوية والتعليمية للمستفيدين بالطرق الهادفة والمحفزة دون تجاوزات وحفاظا على سلامة الطلاب ، ترفض مثل هذه الممارسات في المدارس سواء الحكومية أو الخاصة ، وتدعو إدارة تعليم منطقة عسير للقيام بدورها التوعوي والرقابي لإيقاف مثل هذه التصرفات الفردية التي تخالف الأنظمة والقوانين وتسيء لمكانة المعلم وسمعة المدارس.

«هدف» يدعم تكاليف حضارة الأطفال للسعودية العاملة لمدة أربع سنوات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 صفر 1440 هـ - 1 نوفمبر 2018م
<http://www.alriyadh.com/1714395>

الرياض - محمد الحيدر
يدعم صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، تكاليف حضارة الأطفال للمرأة السعودية العاملة في سوق العمل لمدة أربع سنوات للمستفيدة الواحدة، وذلك لحضارة طفلين كحد أقصى حتى بلوغهما عمر ست سنوات، وذلك للإسهام في تمكين

المراة في سوق العمل والاستقرار فيه ويمكن للمراة العاملة السعودية الالتحاق والتسجيل في البرنامج من خلال زيارة المواقع الإلكترونية على الرابط www.qurrah.sa :

وقد أجرى "هدف"، تعديلاً على شروط الالتحاق وآلية الدعم، في برنامج دعم مراكز حضانة الأطفال للمراة العاملة (قرة)، وذلك في إطار مبادرات منظومة العمل والتنمية الاجتماعية لرفع نسبة مشاركة المراة العاملة في سوق العمل، إذ يغطي البرنامج جميع مناطق المملكة وذلك حسب المراكز المرخصة في كل منطقة. ووفقاً للتعديل الذي أجراه "هدف" على البرنامج، فإن الصندوق يساهم بتغطية جزء من تكلفة ضيافات الأطفال على النحو التالي: السنة الأولى: يساهم الصندوق بتغطية 800 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد، والسنة الثانية: يساهم الصندوق بتغطية 600 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد، والسنة الثالثة: يساهم الصندوق بتغطية 500 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد، والسنة الرابعة: يساهم الصندوق بتغطية 400 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد.

ويعد برنامج دعم مراكز ضيافة الأطفال للمراة العاملة "قرة" مبادرة من صندوق تنمية الموارد البشرية، لدعم الكوادر النسائية الوطنية في سوق العمل والاستقرار فيه، عبر تسجيل أطفالهن في خدمة ضيافة الأطفال المرخصة. ويهدف برنامج دعم مراكز ضيافة الأطفال للمراة العاملة "قرة" إلى زيادة نسبة النساء السعوديات العاملات في القطاع الخاص، والمساهمة في استقرار النساء السعوديات في وظائفهن، وخلق حلول ميسرة للأمهات السعوديات العاملات في القطاع الخاص، وتحسين وتطوير بيئة وخدمات قطاع ضيافة الأطفال.



تجديد هوية زوجة المواطن 4 سنوات عبر مراجعة الجوازات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 صفر 1440 هـ - 1 نوفمبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/596405>

المدينة - جدة

أكدت إدارة الجوازات إمكانية تجديد هوية زوجة المواطن لمدة سنتين عبر منصة أبشر، و4 سنوات بمراجعة الإدارة، مشيرة إلى أن الرسوم 500 ريال للسنة الواحدة. وأشارت إلى أن رسوم تأشيرات السفر الملغاة لا تسترد، موضحة أن صلاحية تأشيرة الخروج النهائي 60 يوماً من تاريخ الإصدار، وينبغي المغادرة خلالها دون الرجوع إلى صلاحية هوية مقيم. ولفتت إلى إلغاء جواز السفر حال التأخر عن استلامه لمدة 90 يوماً، مع عدم استرداد الرسوم، مشيرة إلى أن التعليمات تسمح بتجديد هوية مقيم قبل انتهائها بثلاثة شهور، فيما تطبق غرامة التأخير بعد 3 أيام من انتهاء الإقامة، وأكدت الإدارة أن تمديد تأشيرة الخروج والعودة ليس من اختصاصها.



«العدل»: 21 يوماً لتسوية نزاعات نظام العمل» و5 أيام لـ

• العمالة المنزلية»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 صفر 1440 هـ - 1 أكتوبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1682575>

«عكاظ» (الرياض [@okaz_online](https://www.okaz.com.sa))

حددت وزارة العدل آلية رفع الدعاوى العمالية في المحاكم العمالية، سواء القسم الأول المتمثل في الدعاوى الخاضعة لنظام العمل أو القسم الثاني المتمثل في دعاوى العمالة المنزلية ومن في حكمهم، بأن تسبقها فرصة التسوية الودية في مكاتب العمل المختصة مكاناً، لحل النزاعات، وفي حال عدم التوصل إلى صلح يتم التقاضي في المحاكم العمالية. وأوضحت الوزارة المدة الزمنية المحددة لفترة الصلح والتسوية الودية لكل صنف من الدعاوى، وقالت «بالنسبة للدعاوى العمالية الخاضعة لنظام العمل، فإنه يعد تقديم الطلب إلى مكتب العمل المختص، وفقاً لما نصت عليه توجيهات مجلس الوزراء، فإن الفترة الزمنية للصلح 21 يوماً، وفي حال تعذر التسوية صلحاً، يتم رفع المنازعة إلكترونياً من قبل مكتب العمل، للمحاكم العمالية لتأخذ الدعوى مجراها القضائي.»

وأضافت «بالنسبة لدعاوى العمالة المنزلية ومن في حكمهم، يتم اللجوء للجنة الفصل، على أن تكون هناك 5 أيام للصلح، وإن لم يتم التوصل للصلح، يكون أمام اللجنة 10 أيام لإصدار قرارها في النزاع، وفي حال التظلم من القرار يمكن تقديم طلب الاعتراض عليه إلكترونياً للمحاكم العمالية لتأخذ الدعوى مجراها القضائي.» وبينت وزارة العدل أن القسم الثالث من الدعاوى يشمل المتعلقة بشكاوى أصحاب العمل والعمال ضد القرارات الصادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاشتراك والتسجيل والتعويض. وقالت تمر هذه النزاعات بثلاث خطوات، إذ يتم تقديم طلب للجهاز المختص بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والتي تصدر قرارها، وفي حال الاعتراض عليه، يتم التظلم لديها، وفي حال عدم قبول الاعتراض، يتم اللجوء للمحاكم العمالية برفع الدعاوى إلكترونياً. وأشارت الوزارة إلى أنه يتم حالياً استقبال طلبات الاعتراض على قرارات لجان العمالة المنزلية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية داخل المحاكم تمهيداً لإطلاق البوابة الإلكترونية المخصصة للنزاعات العمالية.



هل تُسطح شبكات التواصل المجتمعات؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 صفر 1440هـ - 28 أكتوبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1713721>

فاضل العماني

يبدو أن كل التقارير والدراسات، تُشير بما لا يدعو للشك بأن المجتمعات، سواء المتقدمة أو النامية، تُعاني وبشكل كبير جداً من طغيان وتغول شبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت تستأثر بنصيب الأسد في فضاء الإنترنت، الأمر الذي يضع هذه المجتمعات تحت رحمة وتأثير هذه الشبكات العنكبوتية التي تُسججها من كل الجهات. ما تُحدثه هذه الشبكات التسونامية، لم يكن يخطر على بال أكثر المتفائلين بتطور الحياة، فهي الآن تُسيطر تقريباً على كل مفاصل /تفاصيل حياتنا.

والكتابة عن تأثيرات وتموجات الإنترنت، ممثلاً بمواقع التواصل الاجتماعي كوتيتر والفيس بوك وإنستغرام وسناب شات وغيرها من التطبيقات والوسائط، بحاجة لمساحات واسعة وفضاءات مفتوحة، ولكنني سأحاول قدر المستطاع أن أجيب على السؤال/ العنوان أعلاه: هل تتحمل شبكات التواصل الاجتماعي مسؤولية تسطيح المجتمعات؟

قبل هذا الغزو الكبير من هذه التطبيقات والبرامج، كانت المجتمعات بمختلف أشكالها ومستوياتها، تتمتع بقدر لا بأس به من الاهتمام والحرص أثناء تعاطيها مع العلوم والمعارف والخبرات والتجارب والفنون والآداب والثقافات، وكانت تُقاوم كل مظاهر الكسل والتراخي التي تُصيب نخبها ومكوناتها. قبل ظهور هذه الشبكات المثيرة، كانت تُعاني كل المجتمعات، ولكن بنسب متفاوتة طبعاً، من تدني نسب القراءة والمطالعة والاهتمام والجدية في تناول العلوم والمعارف، فما هي الحال الآن، وسط هذا الزحام الشديد من هذه الشبكات والتطبيقات؟

الآن، أصبحت العناوين والصور واللقطات التي تبثها بشكل لحظي شبكات التواصل الاجتماعي، هي المصادر الأولى التي نستقي منها أخبارنا وقناعاتنا، والتي تؤثر بشكل كبير على قراراتنا وأحكامنا، وهنا تكمن الخطورة، فمواقع التواصل الاجتماعي هي من تقودنا الآن.

لم يعد الكتاب أو التلفزيون أو الإذاعة أو المصادر الأخرى الرصينة، هي التي تُرضي شغفنا وتروي ظمأننا. لماذا لم تعد كذلك؟ قضية مهمة، تستحق النقاش، ولكنها ليست هدفاً لهذا المقال.

كل مجتمعات العالم تعيش تأثيرات وتداعيات هذه الشبكات والتطبيقات، الأمر الذي جعلها في سباق محموم وسط كل هذا الكم الهائل من الضخ والتأثير، وما جعلها تدور في فلك هذه الأدوات/ الشبكات التي لا مفر منها.

لم نعد نملك «اللياقة الذهنية» التي تُساعدنا على قراءة كتاب من 200 صفحة، بعد أن كنا نلتهم المجلدات والموسوعات. لم نعد نملك «الصبر» لمعرفة تفاصيل الأشياء التي تؤهلنا للحكم بعقلانية عليها. لم نعد نُمارس «العمق» الذي يُتيح لنا الفرصة لفرز واختيار الأفكار والقناعات التي نؤمن بها. كل ذلك وأكثر، بسبب «دوامه» هذه الشبكات الاجتماعية التي أفقدتنا التوازن والحكمة والوعي والهدوء.

لقد استطاعت مواقع التواصل الاجتماعي، أن تُغرِقنا في بحر من السطحية والتسرع والسذاجة، فأصبحت حياتنا مجرد «مرور سريع» على لوحة مفاتيح، تُلهينا أكثر مما تُغنيننا.



الشهادات الوهمية من منظور مختلف

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 19 صفر 1440هـ - 28 أكتوبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1681540>

ملفي الرشيدى

لا أحد يجادل في الضمور الأخلاقي والفساد الإداري والضرر الاقتصادي والخطر الاجتماعي والأمني عند الحديث عن الشهادات الكرتونية وأصحابها والجامعات الوهمية ومُرِيدِها أو بما يُعرف بمصانع سكِّ الشهادات. Diploma Mills لقد أضحت شهادات الوهم صناعة تدر ذهباً، ففي مقال علمي مُحكَّم تم نشره في 2008 بعنوان «اقتصاديات الشهادات الوهمية» تم تقدير الأرباح المتحصلة بأكثر من مليار دولار سنوياً. ومن المرجح جداً أن يتزايد هذا الرقم بشكل كبير مع الانتشار الهائل لوسائل التواصل الاجتماعي وتطور طرق الخداع والتسويق المُضلل للشهادات والجامعات الوهمية.

لا خلاف أن انتشار الشهادات الوهمية هو نتيجة لأسباب عدة لعل من أهمها الحجم الهائل من الأموال التي يتحصل عليها أرباب صناعة الوهم وكذلك العجز التشريعي والتنفيذي في محاربتها. إن أشجع أوجه الشهادات الوهمية تكمن في كونها قد أصبحت جريمة منظمة تحكمها سوق سوداء -لكنها مُعلنة- واقتصاديات خفية، ويمكن تشبيه سوقها بتداول الأوراق النقدية المزورة. لكن هل سمعتم بدولة ما لم تصدر تشريعا بخصوص تداول أوراق نقدية غير قانونية أو مزورة؟ هل سمعتم بدولة ما لم تصدر تشريعا بخصوص أنشطة تندرج تحت الجريمة المنظمة؟

من أهم المعايير في عالم الشهادات الوهمية هو مدى قوة التشريعات -ليس الحديث هنا عن وجودها- التي تضبطها وتتعامل معها؛ غياب التشريعات -إذا حدث- حتماً يستدعي السؤال عن الوعي التشريعي والنضج الفكري الذي يحكم هذه المنظمة أو تلك الدولة. إن من يتعامى عن خطر الشهادات الوهمية أو يتغاضى عن تجريمها من خلال نصوص قانونية متبوعة بإجراءات تنفيذية في الحقيقة يكشف ضمناً عن فساد تنظيمي وفكري أشد خطورة.

يمكن القول إن تجربة النرويج في مكافحة الشهادات الوهمية تظل من التجارب المميزة ليس فقط لنجاحها الكبير في محاربتها ولكن بالنظر إلى السبب الرئيس الذي جعلها تنحى هذا المنحى الصارم. ففي أعقاب الهجوم الإرهابي في يوليو 2011 والذي أودى بحياة أكثر من 70 شخصا غالبيتهم من المراهقين، اعترف الإرهابي النرويجي الأصل بأنه قد مؤل عملياته الإرهابية بشكل كبير من بيع شهادات وهمية في موقع على الإنترنت بعد أن قام بعملية غسل أموال لمليون دولار تحصل عليها من بيع هذه الشهادات الوهمية ليقوم بشراء مكونات كيميائية وتقنية باهظة الثمن لصنع القنابل وتمويل

التخطيط للهجمات.

هذه ليست حالة فردية، بل إن هناك العديد من القصص عن أطباء ومهندسين ومستشارين تعليميين وقانونيين ممن استغلوا الشهادات الوهمية لارتكاب مخالفات جسيمة وأضرار بالغة بحق أفراد ومنظمات ودول. في باكستان مثلاً -التي كانت مسرحاً لأكثر شبكات الاحتيال ومصانع الشهادات الوهمية؛ شركة Axact المعروفة- تم إنهاء خدمات أكثر من 70 موظفاً يعملون في أمانة ميناء كراتشي لأن حيازتهم لشهادات وهمية قد أدى إلى تسهيل أنشطة إرهابية. هذا القلق بل الرعب من استخدام هذه الأنشطة في تمويل أنشطة إرهابية أو ممارسات خطيرة تمس أمن الدولة أو تسهيلها أو غض الطرف عنها لأي سبب أدى إلى تكثف الإجراءات الحكومية والدفع بالهيئات التشريعية إلى استصدار القوانين التي تُجرّم مثل هذا الفعل.

ومع أنه في بلجيكا وهولندا وبعض الولايات في أمريكا، على سبيل المثال، يحظى اللقب الرسمي للدكتور -مع المهندس والمحامي- بحماية قانونية، وبالتالي فإن الاستخدام غير المُسوَّغ له يمكن أن يؤدي إلى المقاضاة بشكل مباشر. لكن العالم المتقدم من حولنا -الذي نسعى ونأمل أن نكون جزءاً منه ونسعى للمساهمة في قيادته- لم يكتف بذلك بل يقوم بتحديث التشريعات وتطويرها وتشكيل اللجان القانونية والتقنية وتأسيس المكاتب التنفيذية لمحاربة هذا الوباء إيماناً منهم بخطورته على الأمن الوطني لأمتهم وبلدانهم. إن التخلف عن الالتحاق بهذا الركب بشكل عاجل قد يُفاقم الخسائر والمخاطر وربما أكثر من ذلك.

هل هذه البلدان التي تتجاهل تجريم الشهادات الوهمية تحتاج إلى كارثة حتى تستوعب خطورتها وأضرارها المتعددة والمتعددة معاً؟ أم أنه قد يقول قائل إن من يحمل الشهادة الوهمية هم من أصحاب الخطوة أو أن هناك من يستخدمها لغرض الواجهة فقط أو لغرض الحصول على وظيفة لا تحمل ذات أهمية. لكن الحقيقة التي لا تقبل الجدل أنه لا ثقة لوهمي مثلاً أنه لا مصادقية لمُزوّر سواءً كان ذلك لغرض الانتفاع بوظيفة أو للحصول على وجهة أو لأي سبب آخر. ففي نهاية المطاف الشهادات الحقيقية قائمة على سلسلة من الثقة، والتي تقوم شهادات الوهم بكسرها تماماً. كيف لعائل أن يثق بطبيب وهمي يجري له عملية؟ كيف لبلدية أن تغض الطرف عن مهندس وهمي يشرف على مشروع حيوي؟ كيف لمكتب محاماة أو مجلس تشريعي أن يسمح لمحام يرتضي بشهادات الوهم أن يكون مؤتمناً على صياغة اللوائح والقوانين؟ تظل الجهود الفردية في الكشف عن الشهادات الوهمية علامة فارقة ومبادرة شجاعة، ويظل الوسم الشهير #هلكوني لرائده الدكتور موافق الرويلي عضو مجلس الشوري السابق أحد أبرز الجهود، وربما الوحيد الذي أسس رأياً عاماً وساهم بخلق وعي اجتماعي حول خطورة مثل هذا النوع من الشهادات وكشف ممارسات خطيرة وأسماء بارزة على المستوى الثقافي والتعليمي والأدبي والقانوني تورطت بمثل هذا النوع من الوهم، لكن تظل الحقيقة الناصعة أن استمرار العجز التشريعي والتجاهل المُنهَج للوزارات ذات العلاقة وفي ظل قصور استيعابي بضرورة تجريم مثل هذا النوع من الشهادات -والأخرى ذات الصلة- فإن خطرهما سيستمر ويتضخم حتى تتحول كرة النار هذه إلى حرائق من الصعب إطفائها لاحقاً.

بالتأكيد هذا يدفعنا إلى التساؤل عن مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا الذي يعالج الشهادات الوهمية والمزورة الذي وافق عليه مجلس الشوري قبل حوالي ست سنوات والذي اقترح محاسبة من استفادوا مهنيًا ومعنويًا من الشهادات الوهمية أمثال الإعلاميين ومستشاري التدريب. لكن من المؤسف أن نرى زيادة مطردة في أعداد هؤلاء المستفيدين سواءً كان ذلك في الشركات أو الإدارات أو المجالس وكأنه تحدٍ صريح وتجسيد واقعي للمقولة الشهيرة «يا ليتنا من حننا سالمينا.»

هذا الوطن غال علينا ومن يعمل على كسر الثقة بالعلم والمتعلم الحقيقي فهو يسترخص وطنه من حيث يدرى ولا يدرى.

المتاجرة بالخوف

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 صفر 1440 هـ - 29 أكتوبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1713931>

كلمة الرياض

حرب خبيثة وشريرة تلك التي مارسها الإعلام في الآونة الأخيرة بشتى صورته وأقنيتها؛ إذ سعى بكل ما أوتي من قوة إلى تحشيد الرأي العام العالمي ودفعه باتجاهات معينة هدفها إقناع هذا الرأي بصواب قراراته وتوجهاته وأفكاره بعد تغليفها بغطاء أيديولوجي خفي. ولعل المنتبِع للصحافة العربية والعالمية والقنوات المرئية يلحظ هذا الملمح في قضية المواطن جمال خاشقجي؛ فقد بدا واضحاً تطبيق الاستراتيجية الإعلامية التي سماها باري غلاستر، «المتاجرة بالخوف»، والتي تعتمد على ثلاثة أساليب: التكرار، جعل غير المألوف مألوفاً، والتضليل. وقد برع الإعلام المضاد وغير النزيب في تطبيقها بدقة متناهية من خلال الاستثمار لمنصات الإعلام وتكرار مواد مرئية وأخبار وتقارير لا تمت للحقيقة بصله؛ فكلمها تخرّصات وتلفيقات وتزييف واضح للوقائع والأحداث.

وتتبدى خطورة مثل هذا الإعلام المضلل في كونه يمسك بتلابيب وعقل المشاهد والمتلقي باتناً في روعه مخاوف مرعبة لا تلبث أن تستقر في ذهنه مع التكرار مما يعكس سلبياً على المشاهد من خوف وقلق وتوتر وتشتت ذهني وكذلك مداخلة الضغينة للقلوب والشحناء المفسدة للعلائق سواء بين الأفراد أو الشعوب.

ولأسف حتى هذه السياسة والاستراتيجية «استراتيجية التخويف» يمارسها بعض السياسيين مستغلين المخاوف كي يسوقوا الناس لاتجاهات ليس بالضرورة منطلقة من قناعات ذاتية أو اختيار، وإنما مدفوعون بتلك العاطفة الباحثة عن الأمان ومن ثم تتحوّل تلك المخاوف لطاقة يتم تبديدها واستنزافها في مسارات غير صحيحة.

نخلص من هذا إلى أنّ الإعلام خصوصاً السياسي يعيش توترات وتقلبات عجيبة يجدر التفطن لها ومجابتها بإعلام رصين ومضاد يفند الأكاذيب ويدحض الترهات والتزييفات التي استمرّ الإعلام المأجور والمرتزق استثمارها بصورة بشعة؛ فتارة يقدم نفسه كإعلام يسعى لترسيخ قيم وحقوق الإنسان خصوصاً لدى دولنا متناسياً أنّ بلادنا - والله الحمد - تأتي في مقدّمة الدول المطبقة لهذه الحقوق والمبادئ التي استلهمتها من ديننا الحنيف الذي سبق كل المنظمات الحقوقية والإنسانية مشكلاً عبر مسار طويل هذه المبادئ وسعى لترسيخها وبلورتها، بل ومنحها بُعداً كونياً غنياً أصبح نبراساً وإراثاً حضارياً يستلهم فيض خبراته الآخرون.



العنصرية الدينية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 20 صفر 1439 هـ - 29 أكتوبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/595765>

أسامة حمزة عجلان

العنصرية معناها الحقيقي التعنصر مع مجموعة والتوافق على مبدأ معين أو صفة معينة أو سلوك معين أو جنس معين أو لون معين، في حين أن من يختلفون عنك في ما تتعنصر أنت وجماعتك فيه عنهم ليس مشيناً لهم أو معيباً في حقهم.

ومن أوجه التعنصر وأسلوبه تفضيل الذات بما ليس لك فيه حق أو تنجية النفس ومن على شاكلتها من كل عيب بل يتعدى الأمر إلى سلب الآخرين حقوقهم المشروعة شرعاً و عرفاً وأنظمة.

وما أقصده من العنصرية الدينية وأمقتها أن البعض يعتبر أننا أهل الجنة المخلدون وكل ما نقوم به منزه من أي عيب وإن كان على حساب الآخرين، ومن أبرز تلك العنصرية والتعنصر عدم الاعتراف بأراء فقهاء للغير مع أنها جاز فيها الاختلاف ولا تمس الثوابت، وأيضاً من أوجهها مخالفة البعض للشرع الحنيف وتعاليم الحبيب ﷺ في دور العبادة المساجد التي هي لله وتجد فيها حجز الأماكن في الصفوف الأولى حتى طال ذلك الحرمين الشريفين مع أنها لمن يحضر مبكراً ويتخطون الرقاب الذي هو محظور فعلاً بل أثم من يفعل ذلك وإن تجرأ أحد على تلك الصفوف ترمقه الأعين وكأنه فعل محرماً لا يعترف. ومن أسوأ أنواع العنصرية الدينية ما تأتي من طلاب العلم في نقد آراء وحجج غير الموافق لهم فقهاء، بل يبلغ الحد بالكثير إلى التطاول بالفاظ لا تليق وغير مقبولة حتى من الجهلة، فما بالك حين تأتي ممن يتلبسون بالعلم وأنهم أربابه،

ويبلغ الأمر حتى بالنسبة لبعض العامة وبعض طلاب العلم أنك إذا كنت في مسجد وسجدت سجدة لله لا يعرفون المقصد منها ولماذا سجدت، رموك بأعين توحى بأن سجدتك للشيطان...!!

وصدق أخي الكاتب الأستاذ فهد عامر الأحمد صاحب القلم المميز المتميز في ما قال وكتب أننا شعب الله المحتار وليس كما نعتقد بأننا شعب الله المختار.

وأختم بأخر ما ورد في موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم ﷺ عن مواطن الصلاة على الحبيب صلى الله عليه وسلم علماً بأن مواطن الصلاة عليه ﷺ لا تُحصى ولا تُعد ومستحبة في كل آن وحين وهي كفاية اللهم وغفران للذنوب، وذلك غاية المُنَى في الآخرة والأولى.

• الصلاة عليه ﷺ في كل مكان.

• آخر القنوت.

وما اتكالي إلا على الله ولا أطلب أجراً من أحد سواه.



العدالة والسيادة في قضية خاشقجي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 صفر 1440 هـ - 30 أكتوبر 2018م
<http://www.alhayat.com/article/4609681>

نايف معلا

كانوا يتباكون على جمال خاشقجي - رحمه الله، وينشرون المرثي شعراً ونثراً، وينوحون نواحاً تظن معه أنهم أحزن الناس على فراقه، ولكن ما إن أعلن النائب العام السعودي نتائج التحقيقات الأولية التي أظهرت اتهام 18 سعودياً بقتله وفق الوصف الذي تضمنه البيان، حتى تحول بكاؤهم إلى فقهات، وحزنهم إلى فرح، ومآتهم التي أقاموها في كل مكان إلى أعراس! لماذا؟ لأن جمال خاشقجي عندهم ليس إلا ذريعةً يذرعون بها للنيل من السعودية التي يسعون سعي الوحوش لتقويض أمنها واستقرارها، وتأليب الرأي العالمي عليها، ويصدون تقدمها المتسارع نحو التنمية المستدامة. لماذا أخرى؟ لأنها باختصار كشفت زيف شعاراتهم، وأفشلت مخططاتهم، وقهرت إرهابهم، وهددت مصالحهم ونحو ذلك من الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية وغيرها.

عندما نتحدث بلغة القانون التي يجهلها أو يتجاهلها أولئك على رغم أنهم أكثر الناس ترديداً لمصطلحاتها ومفرداتها، بشأن هذه الواقعة، فالمتعين أولاً: تجريم مثل هذه الأعمال والتواطؤ والمشاركة فيها. ثانياً: أن تكون هذه الجرائم مستوجبة

للعقاب بعقوبات تتناسب مع خطورتها، وأخيراً: إقامة الولاية القضائية وفق مبدأ الشخصية باعتبار أن المتهمين والمجنين عليه مواطنون سعوديون. وهذا ما طبقته السعودية حريفاً! إذ إن قانونها الوطني يجرم مثل هذه الأعمال (أحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة، والمرسوم الملكي 43 لعام 1958 وغير ذلك من الأسس القانونية)، وقد تم توقيف المتهمين والتحقيق معهم، ونشر نتائج التحقيق أولاً بأول بكل شفافية، وسيتم إنزال العقوبات التي تتناسب مع خطورة الجرم الذي ارتكبه عليهم عند إدانتهم وفق محاكمة عادلة، فلا مجال للمزايدة على العدالة!

أما عن طلب تسليم المتهمين إلى الجانب التركي فهذا يعود للسعودية، إذ إن لها كامل الحق في الاستمرار بإقامة ولايتها القضائية، أو التنازل عنها. واتجاه البعض إلى المطالبة بتسليم المتهمين بلغة المحق، ورهن تحقيق العدالة بذلك، مسألة لا تجد لها سنداً في القانون الدولي، فضلاً عن أن التمادي فيها قد يفهم بأنه تشكيك في نزاهة واستقلالية القضاء السعودي، وهنا ندخل في حيز السيادة باعتبار أن القضية الوطنية من الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي للدول والتي حظر ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 بشكل صريح التدخل فيها.

ومن المستقر قانوناً وعملاً أن المطالبة بالتسليم في القضايا الجنائية ذات البعد الدولي، تتم عندما لا تتصدى الدولة المطلوب منها التسليم للقضية، أو عندما لا يجرم قانونها الوطني تلك الأعمال التي ارتكبتها المراد تسليمه، إضافة إلى حالات أخرى لا مجال لذكرها في هذا السياق، أما إذا تصدت الدولة المطلوب منها التسليم للقضية وفقاً لقانونها الوطني، وشرعت في اتخاذ الإجراءات القضائية فلا مسوغ قانونياً للمطالبة بالتسليم، وتكون المطالبة بالتسليم في هذه الحالة - غالباً - خروجاً من حيز القانون إلى حيز التسييس، وهذا ما حدث في قضية خاشقجي بالفعل! الجميع «يتكلم» عن بشاعة جريمة قتل خاشقجي، ولكن مع الأسف قل أن تجد أحداً «يتألم» من بشاعة تسييس قضيته!

خلاصة القول، إن «العدالة» أخذت مجراها في هذه القضية، وأي تدخل فيها من قبل أي دولة هو مساس «بالسيادة».



الصحة والتعليم والزامية فحص الفيتامين للطلبة والطالبات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1439 هـ - 30 أكتوبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1682033>

عبداللطيف الضويحي

علمتنا وزارة التعليم أن «العقل السليم في الجسم السليم»، و علمتنا وزارة الصحة «أن درهم وقاية خير من قنطار علاج»، لكن «الصحة المدرسية» المطحونة مالياً وإدارياً بينهما جزيرة تعيش كالأيتام على مائدة سوء الإدارة وسوء الإدارة وغياب الرؤية.

يعاني أطفالنا من سوء التغذية وبعضهم من تدني مستواها فضلاً عن معاناتهم من غياب المرجعية الغذائية في المؤسسة التعليمية والمؤسسة الصحية، فقد بلغ أعداد المصابين من السعوديين بالسمنة ثلاثة ملايين طفل بينهم 70% بين الأطفال والشباب والذين يشكلون 50% من السكان وهو ما يؤدي للإصابة بارتفاع الضغط والسكري ودهون الكولسترول والمرارة وأمراض القلب والأوعية الدموية ناهيك عن أمراض السرطانات وأمراض المفاصل والجهاز التنفسي فضلاً عن الأمراض النفسية لهو قضية تستدعي محاكمة القائمين على الصحة المدرسية في التعليم والصحة على ما فعلوا وما لم يفعلوا حيال السمنة والمشكلات النفسية والمشكلات الغذائية وليس ظاهرة يناقشها مجلس الشورى أو يناقشها في الإعلام.

إن سوء التغذية في وقت مبكر من حياة الطفل يجرم الأجسام والعقول من النمو والوصول إلى قدراتهم الفعلية وإمكاناتهم الشاملة. إنه لا يمكن الحديث عن العقول بمعزل عن الصحة البدنية والغذائية. يقول خبراء اليونيسيف إن العلاقة مباشرة بين سوء التغذية في العمر المبكر وتدني الأداء المدرسي وضعف التحصيل المستقبلي. الأطفال الذين يتمتعون بصحة غذائية جيدة يتحسن أداؤهم في المدرسة ويصبحون أكثر قدرة على المشاركة في مجتمعاتهم مستقبلاً بل وتنتقل فوائد التغذية الجيدة بينهم من جيل إلى جيل..

ولذلك يعد سوء التغذية انتهاكاً صارخاً لحقوق الطفل. وفي كل الدول المتقدمة تعليمياً، ابحث عن النظام الصحي والنظام الغذائي في تلك الدول.

تقول اليونسيف إن نصف الأطفال دون الخامسة يموتون نتيجة لسوء التغذية، ناهيك عن أن سوء التغذية وسوء النظام الصحي يتسبب بعدم بلوغ الشخص الطول الطبيعي أو أوزاناً طبيعية أو نمواً طبيعياً ناهيك عما يتسبب به سوء التغذية من العمى نتيجة لنقص فيتامين أ، ويصاب الأطفال بالسمنة نتيجة الإفراط بتناول أغذية غير جيدة غذائياً.

كلما عملت الصحة والتعليم سوياً وبالقرب، تحققت المعجزات التنموية على صعيد الفرد والمجتمع، لكن المؤسف إن الصحة المدرسية تعاني من كل الأمراض الإدارية والإستراتيجية والفنية والغذائية والنفسية. هناك غياب أو تغييب لأخصائي التغذية وأخصائي الصحة النفسية في الصحة المدرسية ناهيك عن غياب دور الصحة المدرسية بالمعنى التربوي وتأثيرها على الأسرة خارج المدرسة وكل ما يترتب على ذلك من مشكلات للفرد والأسرة والمجتمع وما يقع على عاتق المستشفيات في ما بعد من أعباء في العلاج والتكاليف العلاجية وشل لقدرات المجتمع البشرية.

هناك حلقة مفقودة أو حلقة ضعيفة بين التعليم والصحة. لماذا تغييب وظيفة أخصائي وأخصائية التغذية في المدرسة، بينما المئات وربما الآلاف من خريجي التغذية بلا عمل؟ ولماذا تغييب وظيفة الأخصائي النفسي عن المدرسة، والخريجون والخريجات من هذا التخصص يتسولون ويتوسلون مجالات غير مجالاتهم.

في المقابل ونتيجة لأزمة سوء التغذية وسوء الغذاء، يتهاقت السعوديون وغير السعوديين ومن مختلف الأعمار على تناول كميات كبيرة من المكملات الغذائية والفيتامينات والمعادن على قاعدة إن ما يفيد قليلاً، فكثيره أكثر فائدة وهو الأمر الذي تحذر منه مرجعيات صحية عالمية، فرغم أن الفيتامينات أساسية لصحة الإنسان، إلا أن أقراص الفيتامينات العامة التي تعرض في السوق ولا تخضع للرقابة غالباً هي في الغالب هدر للمال وخطر على الصحة وقد تحدث تشوهات في الأجنة في المراحل الأولى من الحمل إلى جانب مشكلات صحية أخرى.

نني أقترح على وزارتي الصحة والتعليم التفكير العاجل والجدي بالزامية فحص الفيتامينات والمعادن والحالة الغذائية للطلاب والطالبات منذ اليوم الدراسي الأول لكل طالب مهما كلف ذلك الإجراء مالياً ومادياً، فكثيراً ما تأتي التكلفة العالية بمردود مالي وبشري إيجابي أعلى عندما نتحدث عن مستقبل شعب ووطن. هذا إذا كنا نريد أن نعد أجيالاً للمرحلة القادمة ورؤية 2030.

إن وراء كل مشكلة كبيرة من مشكلاتنا وزارتين: 1(التعليم) و 2(الصحة) ووراء كل أمة واعدة عظمة وزارة واحدة هي وزارة الصحة والتعليم.



أدمغة أطفالنا في خطر

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 صفر 1440هـ - 31 أكتوبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1714409>

د. محمد بن سعود الجدلاني

د. شاهر النهاري

أدمغة أبنائنا في خطر عظيم، ونسبة الذكاء المحلي يجب أن تقاس، وأن تقارن بما يحدث في الدول، التي تنبتهت لمثل هذه الكوارث، حتى نعرف أين نحن، وأين يقع أبنائنا على سلم الترتيب العالمي، وهل علاقتنا بمنتوجاتنا ومحيطنا الطبيعية أو أن البساط الطبيعي يسحب من تحت أقدامنا دون أن نشعر

أتحدثنا قناة العربية يوم الجمعة 2018/8/19م بفيلم وثائقي عنوانه: الدماغ في خطر، وقد كان فيلماً مرعب المعاني، خصوصاً لمن يدرك صحياً وتجارياً وبيئياً مكانم الخطورة الموجودة مع المصنوعات غير المأمونة المحتوى والتركيب

وكيفية التفاعل مع أجسام البشر، كونها تحيط بنا مثل معظم شعوب العالم، ولو أننا نزيد عليهم بكثرة تنوع تلك المنتجات الحديثة والمقلدة والرخيصة بيننا، وقلة الاهتمام الرقابي التجاري والصحي والبيئي المطلوب بحصر تلك المنتجات والكشف عنها وتحديد خطورتها من عدمه قبل إغراق أسواقنا بها، كما أننا نعاني من عدم وجود التعليمات الواضحة الخاصة بطرق التعامل معها، والأضرار المترتبة على استخدام كل منتج.

والفيلم المرعب يحكي مؤشرات مخيفة عن تدني نسب الذكاء العالمي في أجيال ما بعد التسعينات، بانتشار المنتجات البتروكيميائية في الملابس، ومواد مضاد الحريق في المفروشات والأثاث، ووجود الغازات والمبيدات الحشرية في المنازل والشوارع وعموم البيئة، التي يعيش فيها الطفل، بالإضافة إلى مواد تصنيع الألعاب والمخدرات والسرر والمراتب، وبقية الأدوات المنزلية والمدرسية، التي يظل الطفل منذ ولادته ملتصقاً بها، يستنشق ما فيها من سموم، ويقوم جلده الرقيق بامتصاص الكثير منها، دون معرفة الأهل بذلك، مما أنتج الكثير من حالات التوحد، وحالات التخلف الدماغية، التي تظهر على شكل فرط الحركة، أو الخمول، والتخلف الدراسي، وكثير من حالات الذهان، وصعوبة التعلم، وغيرها من الأعراض والإعاقات، التي تؤكد بأن نسبة تلك الأمراض العقلية في تزايد مخيف عند كثير من الأسر، على المستوى العالمي.

وقد يكون لقصور أو نشاط الغدة الدرقية دور مهم في ذلك، حيث تكون أول ما يتأثر في جسم الطفل، وهي الغدة المسيطرة على الدماغ، وعلى تكوينه وتمكينه من أداء وظائفه، بالطرق الطبيعية، ومجرد الاختلاف في وظائفها يدخل الجسم في العديد من الاختلالات، والأمراض، التي تكون أضرارها كارثية، وقد تصاحب الطفل طوال عمره. العالم المتقدم استشعر ما يحدث، وقام بعمل الإحصاءات والدراسات، ومناقشة ذلك على مستويات حكومية رفيعة، ما أدى للتحرك السريع ضد تلك المنتجات، وتحريمها في بعض الدول، وزيادة الرقابة على إنتاجها، أو تصديرها، ولكن بعض الدول الصناعية الجشعة، ظلت تصنع ذلك في الخفاء، وتصدره بشكل مرعب لأجزاء من العالم، حيث لا يتم تحريمها. ونحن نعلم عن جهود معينة تبذلها كل من؛ وزارة الصحة، ووزارة التجارة وهيئة البيئة في ذلك الخصوص، غير أنها غير كافية، فنظراً في حاجة لخطط علمية شاملة ولجان مشتركة حريصة تعمل بجدية على تحرير وطننا ومحيطنا وأدمغة أبنائنا مما يحيط بهم من خطورة ضمن خطط وطنية متكاملة الزوايا، وبالتعاون مع جامعات وجهات بحثية، قادرة على تحديد المنتجات الخطأ في كل بيت ومدرسة وزاوية، ومنع الغازات الضارة مهما كان مصدرها، وإجراء الدراسات الطبية لمعرفة مدى تأثير كل مادة دخلت علينا خلال العقود القليلة الماضية بشكل تجاري رخيص، ومدى معرفة الأهالي بأضرارها، بشكل لا يقبل الجدل، أو الشك.

أدمغة أبنائنا في خطر عظيم، ونسبة الذكاء المحلي يجب أن تقاس، وأن تقارن بما يحدث في الدول، التي تنبتهت لمثل هذه الكوارث، حتى نعرف أين نحن، وأين يقع أبنائنا على سلم الترتيب العالمي، وهل علاقتنا بمنتوجاتنا ومحيطنا طبيعية أو أن البساط الطبيعي يسحب من تحت أقدامنا دون أن نشعر، فنجد أن مدارس الأطفال المختصة بالصحة النفسية، والصحة العقلية، والصحة المختصة بما يستجد من إعاقات تصبح عديدة لدرجة الخوف على مستقبل أمتنا. نداء أوجهه لوزارة الصحة، ولوزارة التجارة، وهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، مع احترامي لكل ما سبق عمله في هذا المجال، ولكن أطفالنا أمانة، ونحن نحتاج إلى تلمس اليقين، بشكل موثوق، والبدء في رعاية من وقع عليه الأثر، وحماية الأجيال القادمة، بداية بأجساد الأمهات الحوامل، ومتابعة الطفل في شتى مراحل عمره. الطفل هو أمل مستقبل الأجيال القادمة، والنتائج المستقبلية المتردية سوف ترهق الدولة بقنطار مصاريف الكشف والمعالجة وتأهيل الإعاقات الدائمة المكلفة، بينما لا يزال بين أيدينا إمكانية البحث عن كيفية تقديم درهم الوقاية.

إصلاح التعليم.. المعادلة الأصعب

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 22 صفر 1440 هـ - 31 أكتوبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/596160>

فاتن محمد حسين

أشارت تقارير مجلس الشورى مؤخراً عن عدم رضا المجلس عن أداء وزارة التعليم كما جاء في صحيفة المدينة 2018/8/6م، وأنه من خلال اطلاع لجنة التعليم على مضامين إستراتيجية (إصلاح التعليم) وجد أنها «مبعثرة وغير متجانسة ولا تعمل معاً في منظومة واحدة لتحقيق هدف إصلاح التعليم وأنها لا تخرج عن تلك التقارير السنوية السابقة ولكن بقوالب إعلامية محدودة الفائدة، بل إن بعضها لا يرتقي أن يُطلق عليه مبادرة ولا يمكن اعتبارها إستراتيجية لإصلاح التعليم بما يُحقّق رؤية المملكة بأي حال».

إن هذا التقرير قد يتطابق كثيراً مع الواقع التعليمي المعاش، فالميدان التربوي يُعاني من مشكلاتٍ في بناء التحتية الأساسية، في الوقت الذي تُصرّح فيه الوزارة أن هناك 1893 مدرسة تُطَبّق مشروع التحوّل نحو التعليم الرقمي عبر 16 إدارة تعليمية (كما جاء في صحيفة مكة الخميس 2018/10/18م!!)

وحقيقةً، هناك معاناة في التعليم العام، ليس فقط للمعلمات، بل لأولياء الأمور والطلّبات، وخاصة في المدارس المشتركة بين الصباحي والمسائي، حيث لا تتوفر مبانٍ مدرسية حكومية، أو حتى استنّاج أخرى تكون صباحية، وحتى في أرقى الأحياء مثل: (حي الخالدية بمكة)، فالمشكلة كما سمعتها من إحداهن: أن المدرسة الصباحية ينتهي دوامها الساعة 1.15 ظهراً، وهو نفس الوقت الذي يبدأ فيه دوام المدرسة المسائية، وعادةً تُفضّل المعلمات وأولياء الأمور إحضار بناتهن مبكراً استعداداً ليومهن الدراسي المسائي، والذي تقلص فيه عدد الحصص بمقدار 15 دقيقة لكل حصة، عن الحصص الصباحية. وبهذا لا يكون هناك تكافؤ في الفرص التعليمية للطلّبات، وخاصة حينما تكون الطالّبات في المرحلة الابتدائية ويحتجن إلى كثير من الصبر والوقت والجهد لإتقان (برامج لغتي)، أو الرياضيات أو غيرها.. لكن تعنّت مديرات الصباحي، وعدم فتح البوابات مبكراً بحجة وجود حصص نشاط أو غيرها.. تجعل تكدّس الطالّبات وأولياء الأمور بوضع لا يُطاق، فضلاً عن ازدحام للسيارات وحرارة الشمس في الظهيرة، والذي يُصادف خروج 700 طالبة من المدرسة الصباحية؛ ودخول 480 طالبة للمدرسة المسائية، مما قد يتسبّب بحوادثٍ مؤسفة، كالدّهن أو الاختناق والعدوى من الأمراض وغيرها.. كما أن بقاء الطالّبات في الشارع ينتظرن فتح الأبواب، يُعرّضهن لمخاطر متنوعة، ومنها الإيذاء من ضعاف النفوس في الشارع.

فأي حصص نشاط تتخذ ذريعة لقفّل الأبواب!! بل لا بد أن تُلغى حصص النشاط على الأقل في تلك المدارس المشتركة التي يرى الكثيرون أنها لا طائل منها في شيء، فلا ميزانية لها.. وكل ما يُصرف عليها من جيوب المعلمات!! فإذا لم تكن هناك مصادر تُعلّم في المدرسة للمواد الأساسية فكيف بحصص نشاط؟! ثم أين الإشراف الإداري من حل هذه المشكلات!؟

إن سلامة الطلاب والطلّبات ووجودهم في بيئة تحترم كرامة الإنسان، ومريحة تتوفر فيها التهوية الجيدة، والمقاعد المناسبة، والتعلم ولو عن طريق السبورة والطباشير.. أفضل من مدرسة تعاني الأمّرين في بناها التحتية، ونُدعي تقديم تعليم رقمي يُكَلّف الملايين.. كما أن هناك هيئة لتقويم التعليم، فهل استطاعت القيام بدورها في تشخيص تلك المشكلات، وهل تبنت الوزارة أي خطة إصلاح!؟.. نتمنى تحقيق ذلك، فالتعليم هو قاطرتنا نحو المستقبل، وخطط التنمية الحقيقية لتحقيق رؤية 2030م.

أختم بتوصية مجلس الشورى بضرورة إعداد برنامج وطني لرفع معنويات المعلمين والمعلمات، وتعزيز انتمائهم لرسالة التعليم؛ فالضغوط تؤدي إلى التضجر مما يُؤثّر سلباً على أدائهم التعليمي والتربوي .

فرص العمل لا تنتهي والمرأة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 صفر 1440 هـ - 1 نوفمبر 2018م *

<http://www.alriyadh.com/1714692>

راشد بن محمد الفوزان

المتتبع لسوق العمل بالمملكة يلحظ أن فرص العمل بها لا تتوقف أو يمكن حصرها وهذه حقيقة، لأسباب الوضع الاقتصادي الذي يحقق نمواً وإن كان لم يصل للمستويات العالية والمرتفعة، والأهم هنا تغير سوق العمل الوطني، فقد أصبحت الفرص تتزايد بتزايد الحد من التستر وتقليص المخالفين.

وزارة العدل أعلنت عن تعيين ما يقارب 190 موظفة سعودية، وهذا تغير كبير ومهم بمشاركة المرأة العمل بما يتناسب وطبيعة العمل للمرأة في العدل، وسبقها وزارات أخرى سواء الخارجية أو الداخلية أو العمل وغيرها، هذا التغير المهم بسوق العمل «الحكومي» وأيضاً مشاركتها الكبيرة بسوق العمل بالقطاع الخاص يعني أن هناك إشراكاً وعمل توازن بسوق العمل، فحين نقارن نسب النساء بالعمل بالحكومة لعدد الذكور نجد الفوارق شاسعة، وينطبق أيضاً ذلك على المرأة في القطاع الخاص، فمشاركتها تظل ضعيفة لا تصل لمستويات 20% تقريباً من حجم القوى العاملة، وحين ننظر لمعدل البطالة بالمملكة نجد حصة الأسد هي للمرأة بنسبة تصل 33% تقريباً والذكور لا يصل لمستويات 7%، وهذه حالة خاصة بالفارق الشاسع بين الجنسين.

أعتقد الحل لن يأتي من الوظيفة الحكومية فقط، بل يأتي من القطاع الخاص الذي عليه العبء الأكبر في خلق فرص العمل و«السماح» لها بالعمل بنطاق أوسع في منافذ البيع مثلاً وهي ذات الحصة الأعلى في طلب الوظائف، وكذلك الوظائف الوسطى المهمة، والتي يمكن لها أن تأتي مع مرور الوقت وكسب الخبرة سنجد قوى عاملة متوازنة تستطيع قيادة العمل في القطاع الخاص، وأعتقد أننا نحتاج أمرين هنا هو فتح فرص العمل وإعطاء الفرص والتدريب والتأهيل المستمر، مما سيوجد فرص عمل أكبر ومساحة أكبر للسيدات في العمل، ويجب أن يفتح لهن مسارات عمل ما زالت ممنوعة تقريباً، كبيع سلع رجالية أو نفترض أن الرجل هو من يقوم بها فقط، مثال ذلك معارض السيارات، أسواق المواد الغذائية، التطوير العقاري، الملابس الرجالية كالأقمشة وغيرها، مع أهمية الإدارة أيضاً أن يقوم بها نساء، ووفق ضوابط وشروط تحمي المرأة في هذه البيئات للعمل، والأهم هنا أيضاً فتح مجال آخر لعمل المرأة وهو «العمل الحر» أيضاً تجاريتها الخاصة، بمعنى تقديم الدعم المالي «كرأس مال» مع أهمية تأهيل وتدريب ومتابعة لذلك وليس تقديم رأس مال حر بلا تتبع أو دراسة عميقة له، علينا إشراك المرأة في العمل بنطاق أوسع لحل بطالة المرأة وهي قوة عمل أثبتت كفاءتها والتزامها بسوق العمل بالقطاع الخاص، وبفوارق كبيرة عن الرجل الباحث عن العمل، وأتمنى لوزارة العمل عمل بحث ودراسة نسبة دوران العمل بين الرجل والمرأة، والتي أعتقد بنسبة كبيرة ستكون لصالح المرأة كأقل دوران عمل وعزمها وإصرارها بالعمل والتمسك به أكبر.

طرق جديدة لقياس الفقر .. والرؤية المستقبلية 1 من 2»

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 صفر 1440 هـ - 1 نوفمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/10/31/article_1480481.html

فرانيسكو فيريرا

تكشف الجهود الرامية إلى إنهاء الفقر المدقع عن ازدواجية متنامية. فمن ناحية، يواصل الفقر المدقع تشبثه بعناد في مناطق معينة من العالم، بينما أصبح في مناطق أخرى ضئيلاً للغاية إن لم يكن قد تلاشى. يعيش أقل من 3 في المائة من السكان في نحو نصف بلدان العالم على أقل من 1.9 دولار في اليوم، لكن هذا لا يعني أن النضال من أجل استئصال الفقر قد انتهى في هذه البلدان.

وإدراكاً لهذا التباين، يوسع تقرير البنك الدولي "الفقر والرخاء المشترك 2018.. تجميع أجزاء اللغز" فهمنا للفقر، فهو يطرح أدوات وإجراءات جديدة ستساعد البلدان المعنية على تحسين استهداف الفقراء، وتنفيذ السياسات المناسبة لبناء رأس المال البشري، والارتقاء بمستويات المعيشة.

في الفترة بين عامي 1990 و2015، خرج أكثر من مليار شخص من هوة الفقر المدقع، وأصبح معدل الفقر العالمي الآن عند أقل مستوياته المسجلة في التاريخ. وفي عام 1990، كان ما يقرب من 36 في المائة من سكان العالم يعيشون على أقل من 1.9 دولار في اليوم، بيد أن هذا العدد تقلص إلى 10 في المائة بحلول عام 2015. وتظهر التوقعات الأولية لعام 2018 أن الفقر المدقع في العالم تقلص أكثر إلى 8.6 في المائة، متجاوزاً بعامين الهدف المرحلي المحدد عند 9 في المائة بحلول عام 2020.

يعود كثير من هذا الانخفاض إلى النمو المذهل في آسيا، ولا سيما الصين والهند. ورغم استمرار تراجع الفقر العالمي، هناك علامات مزعجة تتجلى مع انخفاض وتيرة التراجع. إذا استمر هذا الاتجاه، فقد يهدد هدف إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030.

هذا لأن الفقر بات أكثر تمنتراً في جيوب معينة من العالم، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء والبلدان المتأثرة بالصراعات. فالعدد الإجمالي للفقراء في إفريقيا جنوب الصحراء في تزايد مطرد. ففي عام 2015، كان عدد من يعيشون في فقر مدقع في تلك المنطقة يزيد على إجمالي عددهم في العالم كله. وتنبأ التوقعات أنه بحلول عام 2030، يتوقع أن ما يقرب من تسعة من بين كل عشرة أشخاص فقراء سيعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وسيبقى الفقر في خانة الرقمين.

ومن جهتها، علقت كارولينا سانشيز بارامو، المدير الأول لقطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف في البنك الدولي، "على قدر ما تثيره قصة تخفيض معدلات الفقر من إعجاب، فإننا لا نستطيع أن نركن إلى أمجاد الماضي. التوقعات الحالية ترسم صورة قائمة للغاية، لكنها واقعية لاحتمال إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030. وهذا يعني أننا في حاجة إلى تجديد تركيزنا على إفريقيا، ولن يكفي بذل الجهد المعتاد لتوصيلنا إلى هدفنا. نحتاج إلى الاستثمار في البشر، والتأكد من شمول النمو، مع التركيز الأكبر على زيادة القدرة الإنتاجية للفقراء."

مستويات أعلى لعالم متنامٍ

إضافة إلى خط الفقر العالمي، الذي يقف عند 1.9 دولار، يضع البنك الدولي تقاريره الآن على أساس أن خط الفقر يراوح بين 3.2 و5.5 دولار في اليوم. هذه الخطوط المطابقة لخطوط الفقر الوطنية لدى البلدان منخفضة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل على الترتيب، تستهدف إكمال خط الفقر العالمي الذي يقف عند 1.9 دولار، وليس استبداله. وتشير البيانات إلى أن المكاسب السريعة التي يتم إحرازها ضد الفقر المدقع لم تضاهها بعد أعداد من يعيشون في هذه المستويات الأعلى من الدخل. في عام 2015، كان ما يزيد على ربع سكان العالم يعيشون على 3.2 دولار في اليوم، ونحو نصف سكان العالم ما زالوا يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم... يتبع.

حقوق الإنسان في العالم

يمن ما قبل الحرب يبدد افتراءات الحوثي على السعودية 40 عاماً من العمل الإنساني في اليمن تتوج المملكة بلقب أكبر المانحين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 صفر 1440 هـ - 29 أكتوبر 2018م

<http://www.alriyadh.com/1713898>

الرياض - "الرياض" الرياض من الصفحات المزورة سعى كتابها إلى حشو عقول اليمنيين بأوهام "عداوة السعودية لبلادهم" .. أو هام تغاير تماماً واقعاً تاريخياً عاشه اليمنيون مع جيرانهم وأهلهم السعوديين. فلم يسجل التاريخ، تدخلاً واحداً للسعودية في الشأن اليمني، إلا تقديم المساعدة عند الحاجة، ويدرك السعوديون دائماً أن استقرار اليمن من استقرار المملكة. ولم تنس المملكة العربية السعودية ثوابتها التاريخية والإنسانية، فوضعت معاناة الشعب اليمني من جراء ممارسات مليشيا الحوثي الإجرامية نصب عينها، فشرعت تداوي تداوي، وتحملت في سبيل ذلك فاتورة باهظة. شركاء حياة وكشفت إحصائيات الأمم المتحدة ومنظمات العمل الإنساني والإغاثي عن بلوغ قيمتها 10.96 مليار دولار أميركي منذ بدء عاصفة الحزم حتى إبريل 2018. ومؤخراً؛ وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز دفعة جديدة من الدماء في عروق الاقتصاد اليمني المشرف على الانهيار، موجهاً بتقديم مبلغ 200 مليون دولار أميركي منحة للبنك المركزي اليمني؛ لدعم مركزه المالي، ولتخفيف الأعباء المعيشية عن اليمنيين. وفيما يلي رصد مختصر لأبرز المساعدات السعودية لليمن:

- عام 1397 هـ ، قدمت المملكة 15 مليون ريال لتمويل بعض المشاريع في صنعاء.
- عام 1400 هـ مساعدات مالية لليمن الجنوبي قدرها 100 مليون دولار.
- عام 1404 هـ تقديم الدفعة الثانية من إعمار الزلزال بمبلغ 18 مليوناً.
- عام 1422 توقيع وفد من الصندوق السعودي للتنمية اتفاقيتي تمويل لإنشاء محطتين لتوليد الطاقة الكهربائية بقيمة 50 مليون دولار جزءاً من مساعدات تنموية سعودية بلغت 300 مليون دولار.
- عام 1429 هـ تسلمت وزارة الزراعة اليمنية مساعدات سعودية لدعم مكافحة الجراد بالجمهورية اليمنية بلغت قيمتها 6 ملايين و200 ألف ريال سعودي.
- قدمت السعودية عام 1430 هـ مساعدات مادية وعينية قيمتها 4.5 مليون ريال دعماً لجهود مكافحة الملاريا.
- عام 1431 هـ تتويج المملكة والاعتراف بها دولياً كأكبر المانحين لليمن، ضمن فعاليات مؤتمر الدول المانحة لليمن.
- دفعت المملكة في 1433 دفعة جديدة قوية إلى الإمام من خلال مؤتمر المانحين الذي عقد في الرياض من أجل اليمن بتقديمها مبلغ 3.250 مليار دولار.

السعودية وجهة للمغترب اليمني وتكشف أرقام أخرى عن انفراد السعودية بصدارة الجهات التي يفضل اليمنيون المغتربون العمل بها في دول الخليج العربي، إذ يشكل اليمنيون المقيمون في السعودية نحو 70-80% من إجمالي المغتربين، بواقع 700 إلى 800 ألف يمني، وفق أقرب إحصاء رسمي للبنك الدولي.

وتكشف إحصاءات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية عن ميول المغتربين اليمنيين في اليمن إلى العمل المنفرد وليس الوظائف، مثل تجارة التجزئة. وتعد دول الخليج العربية أهم الدول المصدرة لتحويلات المغتربين البالغة 3.7 بليون دولار عام 2016 إلى اليمن، بنسبة 90% من الإجمالي عام 2016، وفق تقرير أعدته وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية. وحلت تحويلات العاملين اليمنيين من السعودية في المرتبة الأولى بنسبة 61% من الإجمالي، تلتها في المرتبة الثانية الإمارات بنسبة 18%، بينما شكلت التحويلات من الكويت 5% وقطر 5%، وجاءت 11% من التحويلات من أميركا والبحرين ودول أخرى.



كاريكاتير



!Error

رؤية إيران



رؤية المملكة



سالم الهلال
@salemalhilali1

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين
20 صفر 1440 هـ - 29
سبتمبر 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1681850>

!Error

سجن سنة + غرامة 500 الف ريال لمن يشهّر بالآخرين عبر وسائل التواصل



جلفامر
L--i@hotmail.com

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 20 صفر 1439 هـ -
29 أكتوبر 2018م

<https://www.al-madina.com/article/595771>





مختار
@mahertoon

AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعة
22 صفر 1439 هـ - 31 أكتوبر
م2018

<http://www.alhayat.com/article/4609684>



www.okaz.com.sa
عكاظ
لبض الحفيرة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعة
22 صفر 1439 هـ - 31 أكتوبر
م2018

<https://www.okaz.com.sa/article/1682342>

تجنيد الأطفال

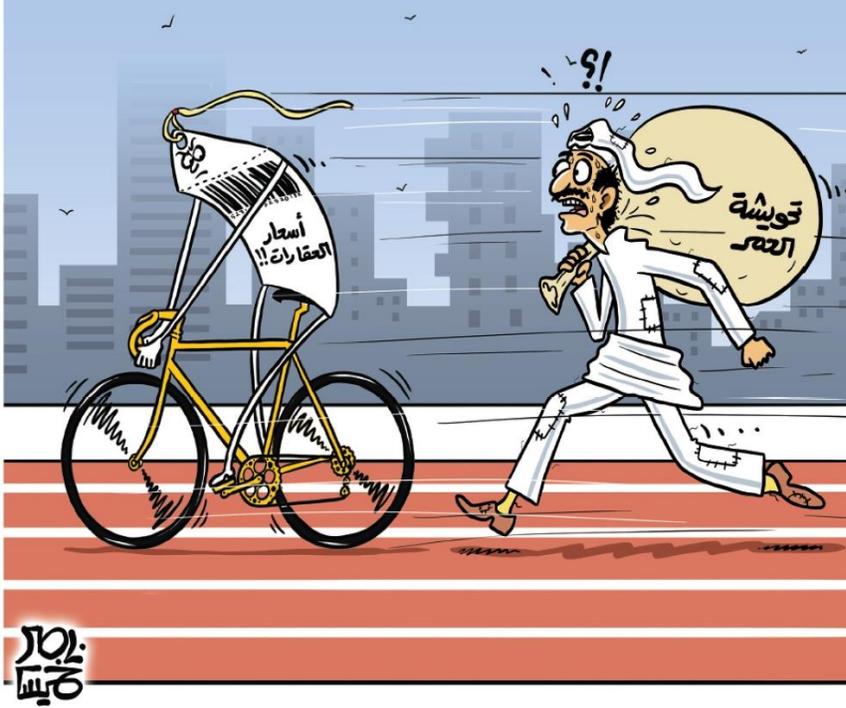


الرياض
@abdulaziz_rabea
www.alriyadh.com

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 23 صفر 1440 هـ - 1
نوفمبر 2018م

[http://www.alriyadh.com/
1714662](http://www.alriyadh.com/1714662)



الرياض
الخميس

AL-HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس
23 صفر 1440 هـ - 1 نوفمبر
2018م

[http://www.alhayat.com/a
rticle/4609969](http://www.alhayat.com/article/4609969)